جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كليـة الحقوق والعلوم السياسيـة
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الشعبة: حقوق
التخصص: قانون الشركات
مقدمة من قبل الطالب: طولقي بدرالدين
العنوان:

القوائم المالية
و دورها في نشاط الشركة

نوقشت وأجيزت بتاريخ:...../...../.....
أمام اللجنة المكونة من:

لحميم زليخة	أستاذ محاضر ب	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
زرقاط عيسى	أستاذ محاضر ب	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا و مقررا
قادري محمد لطفي	أستاذ مساعد أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي:2017/2016

« فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً

وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ

كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثَالَ »

سورة الرعد (الآية 17)

إهْـــــدَاء

أهدي هذا العمل المتواضع لمن ربط الله بهما العبادة والإيمان، إذ قال بعد بسم الله الرحمـن الرحيـم " **وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** " إلى التي ضحت من أجل أن أكون ، تلك العين التي سهرت على خدمتي عندما تنام كل العيون . إلى صاحبة القلب الحنون والتي كانت أقرب يد للعون **أمي الحبيبة** حفظها الله. إلى من عمل وشقي من أ جل أن أصل إلى هذا اليوم "**أبي الغالي**" بارك الله لنا فيه.

إلى سندي في الحياة إخوتي: " آسيا، حسين، زكرياء، هيثم"، وإلى كل عائلة طولقي إلى توأم الروح "مجات محمد الأمين "، إلى الصداقة الحقيقية والرجولة اللامتناهية: نصرالدين، يونس، وإلى كل الإخوة و الأخوات دون إستثناء.

وإلى كل طالب علم، وألتمس العذر من كل قاريء وجد في هذا العمل تقصيرا أو ثغرة، لأن الكمال من صفة الله عز وجل راجيا من المولى سبحانه وتعالى أن يكون هذا العمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم.

بـدرالـدين

شُكْر وَ عَـرْفَانْ

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هدانا الله.

نحمده حق الحمد الذي وفقنا ومنحنا القدرة والعزيمة لإتمام هذا العمل والذي أرجو أن يكون خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعنا به وأن ينتفع به غيرنا، ومصداقا لقوله تعالى " **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**" وقول المصطفى صلى الله عليه و سلم " **مَنْ لمْ يشْكُر النَّاسَ لَمْ يشْكُر الله** " أتقدم بجزيل شكري وعظيم إمتناني إلى أستاذي المشرف " **زرقاط عيسى**" الذي حرص غاية الحرص لإنجاز هذا البحث ورافقني بنصحه وتوجيهاته طيلة المدة التي إستغرقتها لإتمامه، نفعنا الله بعلمه وجزاه عنا كل الجزاء، كما أوجه خالص شكري للأستاذ " **بالطيب محمد البشير**" عن كل كلمة كلمة افادني بها و توجيه منحني إياه .

كما لايفوتني تقديم شكري إلى كافة عمال مكتبة كلية العلوم الإقتصادية بجامعة قاصدي مرباح و كذا مسؤولي مكتبة كلية الإقتصاد بجامعة بسكرة الذين لمسنا منهم كل التسهيل و التيسيير.

وشكري الجزيل إلى كل من ساهم في مساعدتي من قريب ومن بعيد وخاصة زملائي دفعة قانون الشركات.

قائمة المختصرات

ج ر: جريدة رسمية

د ت: دون تاريخ نشر

د ط: دون طبعة

د م ن: دون مكان نشر

ص: صفحة

ط: طبعة

ق ت : قانون تجاري

S. edt : sans edition

S.d : sans date

S.l : sans lieu

مقدمة

مقدمة

عرفت الممارسة المحاسبية تعايشا كبيرا مع التطورات الإقتصادية و الإجتماعية على مر العصور في المحيط الذي كانت تستعمل فيه المحاسبة، وفي ظل الواقع الإقتصادي الجديد الذي أحدث تحولات كبيرة في العالم وذلك من خلال تطور التجارة و إتساع رقعتها و كذلك تعدد و تنوع المعاملات التجارية بين الدول، و إنتشار الشركات المتعددة الجنسيات و إمتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول المختلفة، ومع تطور المؤسسات الإقتصادية و تعدد أدوات الإستثمار فيها إزدادت حاجة المستخدمين للمعلومة المحاسبية ونظرا للتطورات الحاصلة على الصعيدين المحلي و الدولي تطورت معه أنظمة المحاسبة المعمول بها في الجزائر للحصول على معلومات ذات جودة عالية، بحيث توفر المحاسبة المالية المعلومات لجميع الأطراف.

و لقد عرف النظام الإقتصادي – المحاسبي على وجه الخصوص – في الجزائر تغيرات جذرية، إذ وجدت الجزائر نفسها غداة الإستقلال مجبرة على تطبيق المخطط الوطني المحاسبي (PCN) الموروث عن الحقبة الإستعمارية، إذ تفاعلت الجزائر و قامت بجملة من الإصلاحات مست نظامها المحاسبي من خلال دخول المخطط الوطني المحاسبي[1] حيز التطبيق مطلع سنة 1976، ولكن مع تخلي الجزائر على الإقتصاد الموجه و التحول إلى إقتصاد السوق وما واكبه من إنفتاح إقتصادي و تحرير للتجارة الخارجية و دخول الشركات متعددة الجنسيات السوق الجزائرية، أصبح المخطط الوطني المحاسبي لا يستجيب لمختلف الإحتياجات؛ وكشفت الممارسات التجارية على العديد من النقائص و وجهت له جملة من الإنتقادات، وعليه أصبح تعديله ضرورة حتمية من أجل خلق نظام إقتصادي يتكيف و مجريات الواقع الإقتصادي الحديث و التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على المستوى الدولي، لذلك كان لزاما على المشرع الجزائري إيجاد منظومة إقتصادية تغطي العجز الذي خلفه المخطط الوطني المحاسبي الذي أصبح لا يتماشى و سيرورة الواقع الإقتصادي الحديث، حيث بدأت الجزائر عملية الإصلاح من سنة 2001 إلى غاية 2007 الذي توجت بإصدار القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد[2] كما تم إصدار العديد من المراسيم و القوانين التابعة له سواء بتحليل القانون الأصلي أو إضافة تعديلات عليه و الذي دخل حيز التنفيذ مطلع سنة 2010.

ولقد سعت الجزائر منذ إعتمادها على النظام المحاسبي المالي(SCF) أن يشمل هذا النظام جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها، و بالتالي فالتحول المحاسبي في الجزائر وليد التطور الإقتصادي الدولي و المحلي، حيث نلمس ذلك من خلال إتجاه الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

1 – الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق لـ الموافق لـ 29 أبريل سنة 1975 و المتضمن المخطط المحاسبي الوطني، "ج ر" رقم 34.

2 – قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ25 نوفمبر سنة 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد "ج ر" رقم 74 مؤرخة في 2007/11/25.

وكذا الإنفتاح على الإقتصاد العالمي، وكذا تقديم تسهيلات لجذب رؤوس الأموال، وكذلك لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية و المالية.

إن النظام المحاسبي الجديد الذي أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتحولات المالية و الإقتصادية التي عرفتها الجزائر مطلع التسعينات، وأخرى متعلقة بالمحيط الدولي و العولمة الإقتصادية مما يسمح بإعطاء دفعة جديدة للمؤسسات الوطنية لتقييم وضعيتها المالية بكل شفافية و التكييف مع المعطيات الجديدة و مقارنتها مع المؤسسات الأخرى و الإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

وتعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي الجديد، بإعتبارها تتمتع بأهمية بالغة لكونها تعكس صورة المؤسسة من خلال إبراز المركز المالي و أداء المؤسسة وتتجلى أهميتها في أنها لقيت عناية خاصة من المشرع الجزائري حتى تمكن من إعطاء صورة واضحة و صحيحة عن نشاط الشركة وتوفير معلومات موثوقة و حيادية لتمكين مختلف مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا داخليين أو خارجيين من فهم و إدراك واقع الشركة و إتخاذ قرارات صائبة.

تتمحور هذه الدراسة حول الدور الذي تلعبه القوائم المالية في نشاط الشركة؛ لكونها توفر معلومات عن الوضع المالي و أداء الشركة بصورة صادقة وشفافة أمام المستخدمين الذين هم بحاجة لهته المعلومات و ذلك من أجل إتخاذ قرارات صائبة تجاه الشركة، و تأتي أهمية هذه الدراسة من الإعتبارات التالية:

- الرغبة الشخصية بالبحث في موضوع القوائم المالية.
- الإطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص القوائم المالية.
- تسليط الضوء على الجانب القانوني للمحاسبة المالية بصفة عامة و القوائم الملية بصفة خاصة.
- المكانة الهامة التي تحظى بها القوائم المالية بإعتبارها همزة وصل بين بين الشركة والعالم الخارجي.
- إبراز أهمية القوائم و دورها في إمداد المتعاملين مع الشركة بمعلومات تمكنهم من إتخاذ القرارت المتعلقة بها.

إن من أهم أسباب إختياري للموضوع ما يلي:

أسباب موضوعية: وهي تتعلق بالموضوع ذاته و منها:

- محاولة إضافة مرجع قانوني جديد في الموضوع للمكتبة الجامعية لخلوها من هذه المواضيع.
- الإهتمام المتزايد من طرف الشركات و المتعاملين بالقوائم المالية لأهميتها في صنع القرارات سواء المالية منها و الإدارية.

- حداثة الموضوع في الجزائر وقلة الدراسات المتعلقة به من الجانب القانوني.

أسباب ذاتية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- جاء إختياري لهذا الموضوع بحكم التخصص الذي أدرس فيه (قانون الشركات)

و كذا الرغبة في التخصص أكثر في المجال.

- أهمية الموضوع من خلال إحتوائه مفاهيم و مصطلحات جديدة.
- إمكانية البحث في الموضوع و قدرة الوصول إلى بعض المعلومات الخاصة من خلال المراجع المختلفة.

من خلال ما تقدم من أهمية دراستنا لهذا الموضوع و كذا دوافع إختيارنا له، نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تعكس القوائم المالية صورة عن نشاط الشركة ؟.**

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف نظم المشرع الجزائري القوائم المالية ؟.
- ماهي القوائم المالية التي يجب عرضها ؟.
- ماهي المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية ؟.
- فيما تتمثل خصائص القوائم المالية ومن هم مستخدميها ؟.
- فيما تتمثل طبيعة القرار و من قبل من يتم إتخاذه ؟

وإجابة على الإشكالية السابقة و التساؤلات الفرعية، إرتأينا أن تكون خطة الدراسة مقسمة إلى فصلين في **الفصل الأول** تناولنا مضمون القوائم المالية و مستخدميها و قسمناه إلى مبحثين، **المبحث الأول** تناولنا فيه محتوى القوائم المالية و خصائصها، أما **المبحث الثاني** فعالجنا فيه مستخدمي القوائم المالية.

أما **الفصل الثاني** فقد خصصناه إلى دور القوائم المالية في نشاط الشركة، وقد قسمناه بدوره إلى مبحثين، **فالمبحث الأول** كان بعنوان دور القوائم المالية في المجال الإستثماري، أما **المبحث الثاني** فتناولنا فيه دور القوائم المالية في إتخاذ القرار.

إتبعنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي في عرض المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة و المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل محتوى الموضوع و تحديد و توضيح عناصره.

أما بالنسبة للمنهجية المتبعة إعتمدنا في هذه الدراسة على توضيح محتويات القوائم المالية و تحديد عناصرها و إبراز خصائصها، كما تتبعنا النصوص القانونية المتعلقة بها و تحليلها، كما إعتمدنا في ترتيبنا للمصادر و المراجع على الترتيب الألف بائي.

كما أن من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال دراستنا لهذا الموضوع هي عدم توفر المراجع التي تعالجه من الجانب القانوني، إذ أن جل الدراسات تناولته من الناحية الإقتصادية .

الفصل الأول:

مضمون القوائم المالية و مستخدميها

الفصل الأول: مضمون القوائم المالية و مستخدميها

تمثل القوائم المالية* المصدر الأساسي للمعلومات المالية في الشركة، إذ يعتمد عليها الكثير من المستخدمين وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعدادها، فيجب أن تراعي إحتياجات هؤلاء المستخدمين حيث تقوم الإدارة بقياس وتلخيص وتصنيف وعرض المعلومات المالية التي توضح نتيجة العمليات المالية التي قامت بها خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية السنة المالية في صورة قوائم مالية[1]، وذلك ما يظهر جليا في فحوى المادة 716 من القانون التجاري في فقرتها الأولى والثالثة بنصها "عند قفل كل سنة مالية يضع مجلس الإدارة أو القائمون بالإدارة، جردا بمختلف العناصر الأصول والديون الموجودة في ذلك التاريخ. ويضعون تقريرا مكتوبا عن حالة الشركة ونشاطها أثناء السنة المالية المنصرمة" [2]، ولما كانت القوائم المالية همزة وصل بين الشركة والعالم الخارجي، حرص المشرع على تنظيمها من خلال إفراده قانونا خاصا بها تحت مسمى النظام المحاسبي المالي الجديد، في فصله الرابع المعنون بـ"الكشوف المالية" والذي يضم 6 مواد من 25 إلى 30 وسنتناول في هذا الفصل دراسة القوائم المالية في مبحثين إذ سنتعرض في المبحث الأول لمحتوى القوائم المالية وخصائصها، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه مستخدمي القوائم المالية.

المبحث الأول: محتوى القوائم المالية وخصائصها: تقوم إدارة الشركة بإعداد الكشوف المالية خلال 06 أشهر التي تلي قفل السنة المالية من كل سنة على أن تقوم الشركة بتمييز الكشوف المالية عن بقية المعلومات التي بنشرها عامة، وفق لما أشارت إليه المادتين 716و717 ق ت ، و تلتزم الإدارة عند إعداد الكشوف المالية بالتعريف جيدا بكل كشف من الكشوف المالية[3]، إعمالا لما جاء في نص المادة 210-3 من القرار الوزاري الصادر في 26 جويلية 2008 التي تنص على "تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصدار من خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان..." [4]، كما أوجبت المادة أن تحدد بدقة كل مكونات الكشوف المالية كتسمية الشركة وإسمها التجاري، ورقم سجلها التجاري، عنوان مقر الشركة...الـخ.

---

* - إستعمل المشرع الجزائري في القانون رقم 07-11 مصطلح الكشوف المالية .

1 - سامح رضا أحمد، إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية، 2010، ص: 185.

2 - الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 هـ الموافق لـ 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري المعدل و المتمم "ج ر" رقم 101 .

3- بالطيب محمد البشير، **محاضرات مقياس المحاسبة المالية، الجزء الثاني: تقديم الكشوف المالية**،ألقيت على طلبة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق، 2015، ص: 1.

4- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، رقم 19 مؤرخة في 2009/03/25.

و سنتناول في هذا المبحث محتوى القوائم المالية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فنعرج فيه على خصائص القوائم المالية.

المطلب الأول: محتوى القوائم المالية: تنص المادة 25 من القانون 07-11 السالف الذكر على أنه: " تعد الكيانات التي تدخل في مجال التطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل. تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة:

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأول الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويتوفر معلومات مكملة عند الميزانية و حساب النتائج"[1].

كما تنص الفقرة 2 من المادة 716 ق ت على "...ويضعون أيضا حساب الإستغلال وحساب النتائج والميزانية..."كما أشارت الفقرة 1 من المادة 717 ق ت، إلى محتوى القوائم المالية "...يتم حساب الإستغلال العام وحساب النتائج في كل سنة مالية..."

وسنقوم في هذا المطلب بعرض مبسط لكل محتويات القوائم المالية.

الفرع الأول: الميزانية : تنص المادة 33 من المرسوم التنفيذي 08-156[2] على أنه " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم".

يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية" كما نجد أن القرار الصادر في 26 يوليو 2008، الذي سبق ذكره قد تناول الميزانية بشكل مفصل من خلال إقراراه لها فصا كاملا يضم 5 مواد من 220-1 إلى 220-5.

فالميزانية عبارة عن جدول مكون من قسمين، قسم لعناصر الأصول والآخر لعناصر الخصوم، فهي بمثابة صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما، فعند بدء المؤسسة لنشاطها تسمى الميزانية الإفتتاحية وهي توضح عناصر الأصول والخصوم في مرحلتها الإبتدائية، وعند نهاية السنة المالية تسمى بالميزانية

1- أنظر كذلك المادة 32 من القرار التنفيذي 08-156 وكذا المادة 210-1 من القرار الصادر في 26 يوليو 2008.

2- مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 الموافق لـ26 مايو 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي ج ر 27 مؤرخة في 2008/05/28.

الختامية تظهر الميزانية العامة والتي تسمى كذلك بقائمة المركز المالي لعناصر الأصول والخصوم للمؤسسة في تاريخ معين[1].

فالميزانية تضم عنصرين أساسين: الأصول (جارية، غير جارية)، والخصوم (جارية، غير جارية).

أولا- الأصول: هي منافع إقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وان الشركة قد إكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي[2].

ولقد نصت المادة 20 من المرسوم التنفيذي 08-156 السالف الذكر على " تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع إقتصادية مستقبلية..."

ولقد أشارت المادة 200-2 من القرار الصادر في 26 يوليو 2008 على أنه "يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التميز بين عناصر جارية وعناصر غير جارية"

ولقد فرقت المادة 21 من المرسوم التنفيذي 08-156 بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية[3] بقولها: " تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشأة الكيان بصورة دائمة أصول غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية".

تحتوى الأصول الجارية على ما يلي:

- الأُصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أستهلاكها في إطار دورة الإستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية استغلال وإنجازها في شكل سيولة خزينة.
- الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيها خلال الإثني عشر شهرا.
- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع إستعمالها لقيود.

تحتوي الأصول الغير الجارية على ما يلي:

- الأصول الموجهة للإستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية.
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيها خلال الإثني عشر شهرا من تاريخ الإقفال".

1- عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، 2012، ص: 32.

2- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 12.

3- أنظر الملحق رقم (01) الذي يوضح محتوى الميزانية " الأصول".

ثانيا- الخصوم:وهي منافع إقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الشركة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو لوحدات أخرى وذلك نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي[1]، وتقسم الخصوم بدورها إلى خصوم جارية، وخصوم غير جارية[2]، وفي ذلك تنص المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 على " تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع إقتصادية.

تصنف الخصوم خصوما جارية عندما: يتوقع أن تتم تسويقها خلال دورة استغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال الإثني عشرة شهرا الموالية لتاريخ الإقفال،تصنف باقي الخصوم كخصوم جارية ".

الفرع الثاني: جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

تنص المادة 33 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أنه "يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الإعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح..." كما نجد أن القرار الصادر في 26 يوليو 2008 السالف الذكر، قد نظم حساب النتائج في فصله الثالث وذلك في المواد 230-1 إلى230-8. هناك عدة مصطلحات بديلة تستخدم للدلالة على قائمة الدخل لعل أبرزها قائمة العمليات أو قائمة الأرباح والخسائر ومع ذلك فإن العنوان الأكثر شيوعا هو قائمة الدخل*، وهي تستخدم لتقييم وحدة إقتصادية معينة عن طريق مقابلة الإيرادات المعينة خلال فترة معينة مع المصروفات للحصول على هذا الإيراد تكتسب قائمة الدخل أهميتها بسبب أنها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة المخاطرة المصاحبة لإستثماراتهم في المستقبل، تساعد هذه التنبؤات المستثمرين على تقدير القيمة الإقتصادية للشركة، كما تساعد الدائنين على تحديد إحتمال إسترداد حقوقهم بالشركة[3].

فقائمة الدخل تعتبر كتقرير لقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وذلك من خلال مقارنة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تلك الإيرادات، فالنتيجة هي الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، والنتيجة عن ذلك تعبر عن الربح أو الخسارة لهذه الفترة .

المعلومات الواجب توافرها في جدول حسابات النتائج: يمكن للمؤسسة هنا أن تختار شكلين مرخص بهما ألا وهما:

- عرض حسب الطبيعة[4]، وهي الطريقة المعتمدة في النموذج الفرنسي.

1- رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص: 312.

2- أنظر الملحق رقم (02)) الذي يوضح محتوى الميزانية " الخصوم".

* - أسماه المشرع الجزائري في القانون رقم 07-11 بجدول حساب النتائج .

3- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية، ط01، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 123.

4- أنظر الملحق رقم (03) الذي يوضح جدول حساب النتائج حسب الطبيعة .

- عرض حسب الوظيفة[1]، أي الوظيفة التحليلية.

يعكس هذا الأخير تنظيم المؤسسة ووظائفها الرئيسية، وبهذا يكون عونا لمستخدم الكشوف المالية في الإستيعاب الجيد لأداء المؤسسة والحصول على رؤية واضحة له.

ونخلص من هذا إلى أن التحليل المفصل يختلف من مؤسسة إلى أخرى بإختلاف ظروفها مما يجعل من خاصية قابلية مقارنة الحسابات تتغير في أعين البعض؛ في كلا النموذجين تسمح المعلومات الموجودة على مستوى الملحق للمستخدمين بإجراء مقارنة بين مؤسستين لم تتبعا نفس الطريقة، وفي حالة العرض حسب الوظيفة نجد في الملحق المبلغ الإجمالي لمخصصات إهتلاكات ومؤونات التثبيتات المعنوية والمادية وكذا إجمالي مصاريف الموظفين[2].

الفرع الثالث: جدول سيولة الخزينة: تنص المادة 35 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أنه: " يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستخدمي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعدلها وكذا معلومات حول إستعمال هذه السيولة.

تحدد وتدقق الفصول ونموذج وعرض سيولة الخزينة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية ".

كما تنص المادة 240.1 من القرار الصادر في 26 يوليو 2008 السالف الذكر على أن:" الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن إستخدام هذه السيولة المالية ". ويطلق عليها كذلك إسم قائمة التدفقات النقدية، وهذه الأخيرة هي التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة أي توضح لنا من أين أتت النقدية وأين أنفقت وتفسر لنا أسباب التغيير في رصيد النقدية وهذه المعلومات لا يمكن أن نصل إليها بإستخدام القوائم المالية الأخرى فقط، وتغطي قائمة التدفقات النقدية فترة زمنية معينة ولذلك فإنها تكون " عن سنة المالية المنتهية في..."أو عن الشهر المنتهي في.."[3].

تعرض كل من قائمة الدخل والميزانية وقائمة الأرباح المحتجزة بصورة مختزلة جدا بعض المعلومات عن التدفقات النقدية، إذ أن تلك القوائم المذكورة يتم إعدادها وفق أسس الإستحقاق ولكن لا تعرض أي من القوائم السابقة-مفردة أو مجمعة- الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر وإستخدامات النقدية خلال السنة المالية، وللوفاء بهذه الحاجة إستوجب إنشاء قائمة مالية

1- أنظر الملحق رقم(04) الذي يوضح جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

2 -Z.ducasse/A.Jallet - August, **normes comptables internationales AS/IFRS**, Edition de Boeck Université Bruxelles,2009.P : 24.

3- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، دط، الدارة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 2000، ص: 246.

جديدة هي قائمة التدفقات النقدية[1]. ولقد حددت المادة 240-2 من القرار الصادر في 26 يوليو 2008 السالف الذكر، أنواع أنشطة التدفقات النقدية والمتمثلة فيما يلي:

- **الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات الرئيسية للشركة من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للشركة.
- **الأنشطة الإستثمارية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الإستثمارية التي يقوم بها الشركة من شراء وبيع الأصول الثابتة، وكذا الإستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للشركات الأخرى.
- **الأنشطة التمويلية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم[2].

كما نجد أن المادة 240-3 من القرار المذكور أعلاه قد حددت طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية/جدول سيولة الخزينة بنصها: " تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ".

فالطريقة المباشرة[3]، الموصى بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

و**الطريقة غير المباشرة**[4]: تتمثل في:

- تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان: آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمارات أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى".

وتمتاز الطريقة الغير مباشرة بسهولتها حيث توفر ربطا معينا بين قائمة التدفقات النقدية وفائدة الدخل والميزانية العمومية بالإضافة إلى أنها تشبه إلى حد بعيد طريقة العرض التي كانت متبعة في قائمة التغيرات في المركز المالي.

1- رضوان حلوه حنان، المرجع السابق، ص: 298.

2- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، دط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص: 156.

3- أنظر الملحق رقم (05) الذي يوضح جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة.

4- أنظر الملحق رقم (06)، الذي يبين جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة.

كما يجب الإشارة إلى أن كلفة إعداد القائمة بالطريقة غير المباشرة أقل من كلفة إعدادها بالطريقة المباشرة، لذا فإن كل ما سبق من أسباب ساهم في إنتشار هذه الطريقة على الرغم من أن المعايير الدولية قد أوصت بإتباع الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية[1].

الفرع الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة تنص المادة 36 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أنه " يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

تحدد وتدقق الفصول ونموذج وعرض جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة بموجب قرار صادر من الوزير المكلف بالمالية ".

كما خصص القرار بالصدر في 26 يوليو 2008 المذكور أعلاه فصلا كاملا تحت عنوان "جدول تغير الأموال الخاصة" وتناوله في مادته 250-1 "يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد..).
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

جدول تغيرات الأموال الخاصة* هو جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة أثناء القيام بنشاطها، فهو بيان ملخص يعكس نتيجة السنة المالية وكذلك الأعباء والنتائج التي تحمل مباشرة في الأموال الخاصة، إذا هذا البيان يقدم آثار تغيرات الطرق المنتهجة على السنة المالية كما يعرض أيضا رصيد الإحتياطات (الأرباح المحتجزة) وقسائم وحصص وتغيرات رأس المال هذا يسمح بمقارنة بين القيم المحاسبية في بداية ونهاية السنة المالية لكل فئات رأس المال وكل الإحتياط ليشير إلى مختلف العناصر المتغيرة[2].

إن التغير في حقوق الملكية في الشركة فيما بين تاريخين لميزانيتين متتاليتين يعكس الزيادة أو الإنخفاض في صافي أصولها أو قيمتها خلال الفترة طبقا لأساس التقييم المتبع والمفصح عنه في

1- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 200.

* - يسمى أيضا قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق الفقه المحاسبي وتشريعات دول المشرق.

2- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي لمالي**، رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 2015، ص: 252.

القوائم المالية وبإستثناء التغيير الناتج عن المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية مثل زيادة رأس المال وإعادة شراء الأسهم و التوزيعات والتكلفة المباشرة المتعلقة بهذا المعاملات فإن التغير في حقوق الملكية يتمثل في الأرباح الناتجة من أنشطة الشركة سواء من خلال قائمة الدخل أو التي يتم إدراجها مباشرة بحقوق الملكية تطبيقا للمعايير[1].

فقائمة التغير في حقوق الملكية هي القائمة التي تظهر التغيرات في حقوق الملكية أو في تغيرات قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات وهي توضح أيضا: هل أجرت الشركة زيادة على رأس المال؟ وكيف كانت الزيادة؟ هل أصدرت الشركة أسهما جديدة؟ هل قامت الشركة بتوزيع أسهم مجانية* ؟ هل الأرباح المحتجزة إرتفعت أم إنخفضت وبأي مقدار؟ وكذلك الأمر بالنسبة للإحتياطات[2].

فجدول تغير الأموال الخاصة هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة، كما تنقضي بتوزيع حصص الأرباح، كما تتأثر هذه القائمة بتغير بعض الطرق وتصحيح الأخطاء[3].

المعلومات الواجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية: يجب على الشركة أن تعرض جزء مستقل لبياناتها المالية قائمة، ويشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية[4]، بحيث يظهر في صلب هذه القائمة ما يلي:

- صافي الربح أو الخسارة لسنة المالية.
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل بموجب المعالجات القياسية لمعايير المحاسبة الدولية، إضافة إلى ذلك يجب أن تعرض الشركة ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:
- المعاملات الرأسمالية(أي توزيع الأسهم....) مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

1- أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص: 145.

* – الأسهم المجانية هي التي توزع على المساهمين بنسبة إمتلاكهم للأسهم العادية، وتعد الأسهم المجانية بمثابة زيادة في رأس مال الشركة، والمتولدة عن إحتجاز أجزاء من أرباح الشركة؛ وبالتالي يكون للمساهمين الحق في هذه الزيادة في رأس المال.

2- معلومة مستخرجة من مجلة إضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 9، الكويت، 2013، ص: 3 و 4.

3- عبد الهادي بوقفة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية**، مذكرةلنيل شهادة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص: 67.

4- أنظر الملحق رقم (07) الذي يوضح جدول تغيير الأموال الخاصة.

- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية ونهاية السنة المالية.
- مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل إحتياطي في بداية ونهاية السنة المالية مبينا بشكل مستقل كل حركة[1].

الفرع الخامس: الملحق: تنص المادة 37 من المرسوم التنفيذي 08-156 المذكور آنفا على أنه "يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الصادرة في هذه الكشوف"

تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم، ويحيل لكل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة.

يحدد نموذج ومحتوى الملحق*، وكذا الملاحظات الملحقة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية".

ونظرا لما يكتسيه الملحق من أهمية أفرد له المشرع الجزائري فصلين كاملين في القرار الصادر في 26 يوليو 2008، الفصل السادس بعنوان "ملحق الكشوف المالية"، والفصل الثامن بعنوان "محتوى ملحق الكشوف المالية" هذا الأخير عرف الملحق بأنه "وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية وهو يوفر التغيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.

تعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس المبادئ بحسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تتشكل منها الكشوف المالية.

بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يحل في أحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية.."

يجب أن تعرض الإيضاحات شرحا وافيا للقيم الظاهرة في الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وذلك بالإَضافة إلى بيانات على الإلتزامات والإرتباطات المحتملة وأي بيانات مطلوب الإفصاح عنها واللازمة لتحقيق الإفصاح العادل.

كما يجب أن تعرض الإيضاحات المتممة القوائم المالية على نحو منظم ومرتبة[2]، وأن تتم الإشارة أمام كل بند من بنود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية إلى الفقرة الخاصة به في الإيضاحات

1- عبد اللطيف شاعر، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2014، ص: 26.

* - يسمى كذلك الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

2- أنظر في ذلك المادة 260-2 من القرار الصادر في 26 يوليو 2008.

تبعا لما يتطلبه الأمر[1] توفر الإيضاحات معلومات إضافية عن الوضع المالي للشركة وذلك لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة[2].

يجب أن تعرض الإيضاحات المتمة للقوائم المالية[3]، كلما كان ذلك ممكنا على نحو منتظم بحيث يكون مرتب بصورة مسلسلة، ويجب الإشارة أمام كل بند من بنود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية إلى الفقرة الخاصة بها في الإيضاحات لكي يتسنى للمستخدم أن يتفهم القوائم المالية، ويتمكن من مقارنتها بالشركات الأخرى فإنه عادة ما يتم عرض الإيضاحات بالترتيب التالي:

- ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة.
- المعلومات المؤيدة للبنود الظاهرة في كل قائمة مالية يترتب كل بند في القوائم المالية ويترتب عرض كل قائمة، الإيضاحات الأخرى والتي تتضمن:
- الالتزامات المحتملة والإرتباطات التعاقدية الأخرى غير المدرجة بالقوائم المالية.
- الإفصاحات غير المالية مثل أهداف وسياسات الشركة في إدارة المخاطر المالية[4].

وفي هذا الصدد ألزم المشرع الجزائري أن يحتوى الملحق على بعض المعلومات، هذا ما نصت عليه المادة 260-1 من القرار الصادر في 26 يوليو 2008، السالف الذكر على أنه " يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة، والفروع والشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الإقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

1- أحمد بسيوني شحاتة محمد و محمد السيد سرايا، **المحاسبة المالية لشركات الأموال**، دط، المكتب الجامعي الحديث، د م ن، 2007 ص: 282.

2- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، دط، الدارة الجامعية، الإسكندرية،2006 ص: 256.

3- أنظر الملحق رقم(08) الذي يمثل نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق.

4- أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص: 48.

- المعاملات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه.."

أنواع الإيضاحات (الملاحق): يوجد ثلاثة أنوع أساسية من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وهي:

- يقدم النوع الأول من الإيضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للشركة مثل: تقييم المخزون، تقييم الإستثمارات المالية، طريقة الإهتلاك...الخ.
- يقدم النوع الثاني أي معلومة تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية فهناك، بعض البنود قد يحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها.
- يقدم النوع الثالث إفصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية[1].

المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية: تجعل الخصائص النوعية للقوائم المالية المعلومات الواردة فيها مفيدة لمستخدمي هذه القوائم، والتي يجب أخذها بعين الإعتبار عند إتخاذ قرارات الإختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية[2]، كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات[3].

إن من أهم التعديلات التي تضمنها النظام المحاسبي المالي الجديد الرؤية المغايرة لمبادئ المحاسبة المالية، وإن كانت هذه الرؤية تعد واحدة من المساهمات التي أتى بها النظام المحاسبي فمن ذلك مثلا: أنه أعطى مفهوما جديدا للمحاسبة إذ أصبح الإهتمام بها هو في حد ذاته إهتمام بالإعلام المالي للشركة ومن هذا المنطلق حاول المشرع –من خلال هذا النظام– على وضع الأسس والركائز التي يقوم عليها الإعلام المالي إضافة إلى الخصائص والمميزات النوعية التي يتصف بها هذا الإعلام المالي[4].

ولقد أشارت المادة 6 من القانون 07-11 إلى خصائص القوائم المالية بنصها:"يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة في حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف بها عامة ولاسيما:

- محاسبة التعهد.

1- حامدي نوح، **القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارت المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، 2012، ص: 26.

2- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وسمير كامل محمد، **المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 26.

3- أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص: 50.

4- بالطيب محمد البشير، **محاضرات في مقياس المحاسبة المالية، الجزء الأول :الإطار التصوري للمحاسبة المالية**، ألقيت على طلبة الماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق، 2015، ص: 9.

- إستمرارية الإستغلال.
- قابلية الفهم.
- الدلالة.
- المصداقية.
- قابلية المقارنة
- التكلفة التاريخية.
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني".

كما أن المادة 8 من المرسوم التنفيذي 08-156 السالف الذكر نصت على أنه "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح" وعليه سندرس في هذا المطلب الخصائص التي نص عليها المشرع إضافة إلى الخصائص المتعارف عليها.

الفرع الأول: إستمرارية الإستغلال: من خلال مبدأ إستمرارية الإستغلال تلتزم الشركة عند إعدادها الكشوف المالية بإفتراض إستمرارية النشاط الذي تقوم به الشركة في المستقبل القريب إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الكشوف المالية والتي من الممكن أن تتسبب في التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل[1]، وهو ما قضت به المادة 7 من المرسوم التنفيذي 08-156 بقولها "تعد الكشوف المالية على أساس إستمرارية الإستغلال بإفتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع...، وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس فإن الشكوك في إستمرارية الإستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد على الأساس المستند عليه في ظبطها في ملحق".

يرتبط فرض إستمرار الشركة إرتباطا وثيقا بفرض وجود شخصية إعتبارية مستقلة لتلك الشركة (كالمحل التجاري) وغير مرتبطة بالحياة الطبيعية لمالكيها طبقا لهذا الغرض تعتبر الشركة وحدة محاسبية مستمرة أي أن الوحدة المحاسبية في مجموعها مستمرة بمزاولة نشاطها التشغيلي المعتاد، وأنه ليس هناك نية- في الوقت الحاضر أو المستقبل المنظور- لتصفية الشركة أو تقليص نشاطها بشكل ملحوظ وبناءا على ذلك يتم إختيار أسلوب التقويم وإعداد القوائم المالية بإفتراض أن الشركة ستستمر في المستقبل في أداء نشاطها كالمعتاد[2].

يجب على الإدارة أن تقوم بتقييم قدرة الشركة على الإستمرار عند إعداد قوائمها المالية ويتعين على الإدارة في هذا الصدد أن تأخذ بعين الإعتبار كافة المعلومات المتاحة في المستقبل المنظور والذي يمثل

1- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق، ص: 13.

2- رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص: 345.

فترة لاتقل عن إثني عشر(12) شهرا من تاريخ الميزانية، ومن الطبيعي أن تختلف درجة الدراسة بحسب الحقائق المرتبطة بكل حالة، فإذا كانت الشركة لها تاريخ من العمليات المربحة والقدرة على الوصول إلى الموارد المالية، فإنه يمكن للإدارة إستنتاج إستمرارية الشركة دون حاجة إلى تحليلات تفصيلية إلا أن الأمر قد يتطلب في حالات أخرى أن تقوم الإدارة بدراسة مجموعة من العوامل المتوقعة للشركة فضلا عن جدول خدمة الفروض ومصادر التمويل المرتقبة وذلك للتأكد من ملائمة إفتراض إستمرارية الشركة[1]. وإذا كانت الإدارة على علم أثناء تقييمها لقدرة المؤسسة على الإستمرار بوجود عدم تأكد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقى شكوكا كبيرة في قدرة المؤسسة على الإستمرار (كإتجاهها إلى الإفلاس أو التصفية) فإنه يجب الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد وعند عدم إعداد القوائم المالية طبقا لفرضية عدم الإستمرارية يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة أيضا، بالإضافة إلى الإفصاح الذي تم إستخدامه في إعداد القوائم المالية وكذا السبب الذي من أجله تم إعتبار المؤسسة غير قادرة على الإستمرارية[2].

الفرع الثاني: الملائمة: تنص المادة 8 من المرسوم 08-156 نجدها على مايلي: " يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الملائمة...".وتكون الكشوف المالية ملائمة عندما تمكن مستعمليها من إتخاذ القرار المناسب[3].

وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم إتخاذه وبالتالي تأثيرها عليه خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا وإتخاذ القرارات بناءا على ذلك، فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات وعلى صلة بها، وعندما تفقد القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لا تكون المعلومة ملائمة[4]، ولكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين على سبيل المثال المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها ذو قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة الشركة على إنتهاز الفرص

1- أحمد بسيوني شحاتة و محمد السيد سرايا، المرجع السابق، ص: 256 و 257.

2- حنان بركة ونجوى محمودي، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص: 73.

3- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق، ص: 14.

4- خالد جمال الجغارات، **معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRAS)**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص: 50 و51.

وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية على سبيل المثال طريقة هيكلة الشركة ونتائج العمليات المخططة[1].

فغالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي وسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية ومقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالقدرة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، وتتعزز القدرة على عمل تنبؤات عن القوائم من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية فعلى سبيل المثال ستزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة عن الإيرادات والمصروفات[2].

وعليه فإن توفر المعلومات المحاسبية للمستخدمين بتوقيت مناسب يساعدهم في إتخاذ القرار المناسب بينما تفقد هذه المعلومات قوتها في التأثير على القرارات عند توفرها للمستخدمين بزمن غير كاف أو توقيت غير ملائم، ولعل دعوة الهيئات والمؤسسات المهنية والعلمية المحاسبية للشركات إلى إصدار التقارير والقوائم المالية السنوية خلال مدة محددة بعد انتهاء السنة المالية، ومطالبتها أيضا بإصدار التقارير المالية خلال السنة المالية هي محاولة لإضفاء الملائمة في التوقيت على هذه المعلومات والقوائم[3].

إذا فالقوائم المالية تكون ملائمة عندما تمكن مستخدميها من إتخاذ القرار المناسب ولذلك يجب أن تكون للكشوف المالية المزايا الآتية:

- القيمة التنبوئية: أي أن تساعد الكشوف المالية المستعملين على التنبؤ بنتائج نشاط الشركة في المستقبل.
- الكشف السريع: أي أن تقبل المعلومة المالية الواردة في الكشوف المالية عملية الإطلاع السريع من طرف المستعمل عندما تكون هذه المعلومات مناسبة لإتخاذ القرار.
- قيمة الأثر الرجعي: أي أن تسمح المعلومة المالية للمستعملين بتصحيح أو تأكيد القرارات الماضية[4].

1- طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص: 94 و 95 .

2- أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص: 51 و 52.

3- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص: 18.

4- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق، ص: 14.

الفرع الثالث: قابلية الفهم والوضوح: لقد أشارت المادة 06 من القانون 07-11 إلى ضرورة إعداد الكشوف المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المعترف بها فمن بين تلك المبادئ مبدأ قابلية الفهم، إن قابلية الفهم تتجاوز كونها مبدأ محاسبي بل تعتبر إحدى الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها الكشوف المالية، حيث تسمع هذه الخاصية النوعية للمستعملين بفهم محتوى هذه الكشوف لذا يجب أن تكون المعلومات المحاسبية الواردة بها صريحة وواضحة ومختصرة، ومن أجل تحقيق ذلك يفترض في المستعملين أن يكونوا على دراية معقولة بنشاط الشركة وأعمالها الإقتصادية وبالمفاهيم المحاسبية وأن تكون لديهم الإرادة الجادة في دراسة المعلومات الواردة في الكشوف المالية[1].

إن أحد الخصائص الأساسية للمعلومة المعروضة في القوائم المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، ولهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال بالنشاطات الإقتصادية و المحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية[2].أي تعني أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يلزم أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية[3]، فالقابلية للفهم بمعنى أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعدها من جهة(الإدارة)، ثم من زاوية مهارة وخبرة من يستخدمها من جهة أخرى(أي متخذ القرار)[4] .

هناك مواصفات ترتبط بالمستخدمين للقوائم المالية، مثل درجة الفهم، و هذه الأخيرة ضرورية لتحقيق الفائدة من المعلومات لمتخذي القرارات، فالمعلومات لن تكون مفيدة لمتخذي القرارات إذا لم يتم فهمها رغم أن المعلومات قد تكون ملائمة أو موثوق بها.

وتعتمد درجة الفهم على مواصفات المستخدم والمواصفات الخاصة بالمعلومات، وكما أوضحنا سابقا فإن القوائم والتقارير المحاسبية تقدم للمستخدمين الذين لهم قدر معقول من الفهم للأنشطة الإقتصادية والذي لديهم الرغبة في دراسة المعلومات المقدمة بقدر معقول من الإهتمام[5].وعلى كل حال فإنه يجب عدم إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة

1- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق، ص: 13.

2- أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات**، دط ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2004، ص: 466.

3- خالد جمال الجغارات، المرجع السابق، ص: 48.

4- محمد مطر و موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات:القياس العرض والإفصاح**،ط(02)، دار وائل للنشر، د م ن،2008،ص: 332.

5- كمال الدين الدهراوي، المرجع السابق، ص: 37.

لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين[1]. إذ لا يمكن الإستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى[2].

في الأخير يمكن القول بأنه تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها لذا يفترض أن يتوفر مستخدمي المعلومات المالية على درجة من المعرفة والوعي تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوى منفعتها كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك كما يجب التنويه على أن خاصية القابلية للفهم لا تقضي بضرورة عرض المعلومات السهلة فقط بل تقضي بضرورة عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة[3].

الفرع الرابع: القابلية للمقارنة: لقد بين المشرع من خلال الإطار التصوري في النظام المحاسبي المالي الجديد (وفقا للمادة 06 من القانون 07-11) أهمية قابلية المقارنة بإعتبارها ميزة هامة في الكشوف المالية التي تصدرها الشركة وهي خاصية أساسية إذ تسمح بإجراء المقارنة بين الكشوف المالية للشركة مع الكشوف المالية للسنوات الماضية، وإجراء المقارنة بين الكشوف المالية لشركات متعددة ومن ناحية أخرى تسمح قابلية المقارنة بإجراء المقارنة بين الشركات الوطنية مع الشركات الأجنبية التي تمارس نشاطاها في الجزائر بهدف التحقق من مطابقة المعايير المحاسبية الدولية[4].

تنص المادة 29 من القانون رقم 07-11 على: " توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ".

يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي. عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز المالي عن أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض لكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

1- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية**، المرجع السابق، ص: 51.

2- أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة،فلسطين،كلية التجارة،2006، ص: 47.

3- هواري سويسي وبدر الزمان خمقاني، **مداخلة بعنوان:نموذج مقترح لتقييم جودة المعلومات المالية المقدمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011، ص: 6.

4- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق، ص: 14 و 15.

إذا كان من غير الممكن إجراء المقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب أخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية لسنة المالية السابقة تكون محل تغيير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة".

لقد عبرت المادة 29 أعلاه على مبدأ قابلية المقارنة وذلك بأن تحتوى الكشوف المالية على معلومات تسمح بإجراء المقارنة فيما بين هذه الكشوف مع ما تم إصداره في السنوات السابقة، ومن أجل الحفاظ على هذه الخاصية تلتزم الشركة بالإستمرار في تطبيق نفس القواعد والطرق المتعلقة بتقييم الأموال وعرض المعلومات المالية في جميع سنوات النشاط[1]، وهو ما أكدته المادة 15 من المرسوم 156/08 بنصها: " يقتضي إنسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات ".

يشكل إستخدام المعلومات في إجراء المقارنات أمرا هاما وأساسيا للمستخدم، وذلك لعدم توفر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء، ويسعى المستخدم من خلال توفر هذه الخاصية إلى إجراء المقارنة في الشركة الواحدة لسنوات متعددة بغية رصد التغيرات وتفسيرها، كما يسعى بإجراء المقارنة بين الوحدات والشركات المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواضع الضعف والقوة فيها، وهو ما لايمكن الحصول عليه في أحيان كثيرة دون إجراء مثل هذه المقارنات وتتداخل هذه الخاصية بخاصية الثبات حيث لا يمكن أصلا إجراء المقارنة قبل ضمان خاصية الثبات للمعلومات[2].

تعني هذه الخاصية أن المعلومات تصبح مفيدة عندما ترتبط بأساس معين أو معيار، أي أن هذه المعلومات يتم مقارنتها بنفس المعلومات لشركة أخرى أو نفس المعلومات لنفس الشركة في فترات مختلفة والتقارير المحاسبية يجب أن تقدم معلومات تسمح بالمقارنة بين شركة و شركة مماثلة، وهذا ما يتطلب أن الأشياء المماثلة يتم المحاسبة فيها بنفس الطريقة في القوائم المالية وبالتالي فإن التشابه والإختلاف في الأنشطة الخاصة بالشركة يجب أن يكون واضحا من القوائم المالية وعليه لا يجب أن تتأثر هذه القوائم بإختيار طرق محاسبية مختلفة[3].

يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر السنوات من أجل تحديد الإتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزهم المالية النسبية، والأداء والتغيرات في المركز المالي[4]، وبالتالي يمكن للأطراف المستخدمة للقوائم المالية خاصة من لهم علاقة مباشرة بالمؤسسة كالمساهمون ومن لهم علاقة

1- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق، ص: 15.

2- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص: 20 .

3- كمال الدين الدهراوي ،المرجع السابق، ص:41 .

4- طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص: 98.

غير مباشرة مثل المقرضين من سهولة مقارنة القوائم المالية، سواء المقارنة مع فترات سابقة أو فيما بين المؤسسات وبالتالي إمكانية تقييم الأداء المالي لها، وذلك للخصائص التي تتضمنها القوائم المالية يمكن للأطراف المستخدمة لها أن تكون على علم بالسياسة المحاسبية المعتمدة في القوائم المالية والإفصاح عن أي تغيرات تحدث وقياس أثر ذلك على أداء المؤسسة[1].

الفرع الخامس: المصداقية: ويقصد بهذه الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة ومدى إمكانية حالة الإطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته المختلفة وتشكل هذه الخاصية مع خاصية الملائمة المعيار المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة التي يمكن جنيها من المعلومات المالية[2].وفي هذا الصدد تنص المادة 19 من المرسوم 08-156 في فقرتها الأولى على " يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعياتها وضمن إحترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية و النجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان..."

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها(كأن تكون مؤشر عليها من قبل خبير محاسبي أو محافظ حسابات...) ، وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان مستخدميها الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه[3].

فالمصداقية هي خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه، تندرج هذه الخاصية أربعة خصائص وهي:

ا. **الحيادية:** يقصد بحيادية المعلومة عدم التحيز لفئة معينة، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة فيها أو الاعتماد عليها وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيادية للوفاء بالإحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المؤسسة دون إفتراضات مسبقة عن إحتياجات أي مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات[4]، خلاصة هذه الخاصية أن تكون الكشوف المالية محايدة أي لا تمثل توجه إدارة الشركة أو أعضائها[5].

1- زكية محلوس وسعادة وردة، **مداخلة بعنوان: الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** جامعة الوادي، الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 2013، ص: 12 .

2- هواري سويسي وبدر الزمان خمقاني، المرجع السابق، ص: 13.

3- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية**، المرجع السابق، ص: 52 و53.

4- هواري سويسي و بدر الزمان خمقاني، المرجع نفسه، ص: 15.

5- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق، ص: 14.

II. **الشمولية:** يقضي هذا المبدأ بضرورة شمول القوائم المالية على جميع البيانات الضرورية اللازمة (كأصول و خصوم الشركة) لإعطاء قارئ هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، ولقد ظهرت أهمية مبدأ الشمول نتيجة لظهور شركات المساهمة والنص في القوانين التجارية على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل إجتماع الجمعية العامة، وذلك حتى يطلع عليها المساهمون ومن يهمهم الأمر، ورغبة في نشر قوائم واضحة فقد نصت هذه القوانين على الحد الأدنى لهذه البيانات التي يجب أن تنشر في هذه القوائم بل وأرفقت نماذج يمكن للشركات الإهتداء بها عند إعداد قوائمها المالية[1].

III. **الحيطة والحذر:** يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأموال أو الدخل أو تقليل للإلتزامات والمصروفات، ولا تعني ممارسة الحيطة والحذر من خلق إحتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها أو تقليل معتمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للإلتزامات والتصرفات[2]. فبناءا على مبدأ الحيطة تلتزم الشركة بتقييم الأصول والخصوم بطريقة حذرة وذلك من أجل تفادي نقل الشك عند إجراء التقييم إلى السنوات القادمة مما يثقل ذمة الشركة ونتائج النشاط، كما أن من أهم مرتكزات الحيطة هو الأخذ بحقيقة المعاملات وعدم المبالغة في التقييم[3]، وهذا ما نصت عليه المادة 14 من المرسوم 08-156 بقولها: "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه. ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات، كما لا يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة، هذا إلى تكوين إحتياطات خفية أو مئونات مبالغ فيه"

IV. **أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني:** ويقصد بهذا المبدأ أن المعاملات الإقتصادية التي تقوم بها الشركة تسجلها في قوائمها المالية إقتصاديا بغض النظر عن نص القانون لها، و يعتبر هذا المبدأ من بين الأسس الهامة في مصداقية الكشوف المالية وملائمتها، حيث يقتضي هذا المبدأ تسجيل العمليات التي قامت بها الشركة بحسب طبيعتها الإقتصادية والمالية دون الإعتداد بالنظام القانوني الذي تخضع له هذه العمليات[4]. إذ تنص المادة 18 من المرسوم 08-156 على انه "تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والإقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني...".

1- فؤاد محمد الليثي، **نظرية المحاسبة: المدخل المعاصر**، ط(02)،دار النهضة العربية، د م ن، 2003،ص: 145.

2- أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق ، ص: 55 .

3- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق ، ص: 19.

4- بالطيب محمد البشير، المرجع نفسه ، ص: 18

كي تتمثل المعلومات تمثيلا صادقا للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني[1].لنفترض أن الشركة أبرمت عقد إيجار على أصل معين (عقار أو منقول) من الناحية القانونية الشركة لا تمتلك الأصل المؤجر لكنها بخلاف ذلك يحق لها إستغلال الأصل من الناحية الإقتصادية دائما لذلك يجدر من ناحية التسجيل المحاسبي أن يقيد الأصل المؤجر على أساس أن الشركة مالكة له[2].

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية والتي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من إتخاذ القرارات الرشيدة[3].

المبحث الثاني: مستخدموا القوائم المالية: إن المنتج النهائي للمحاسبة هو عبارة عن مجموعة من التقارير المالية التي تعدها إدارة الشركة لصالح أطراف متعددة داخل وخارج الشركة وعليه فإن المحاسبة تنطلق من تحديد الوظائف الرئيسية لهذه التقارير، و قد تؤثر وتتأثر هذه القوائم على عدة أطراف والواقع أن جانبا كبيرا من المشاكل التي تثيرها عملية تحديد أهداف التقارير المالية تنشأ من إحتمالات تعارض وجهات النظر بين مستخدمي القوائم المالية، وما قد يفرضه ذلك من تغليب وجهة نظر مجموعة معينة على وجهات نظر الآخرين، وفي الوقت الحاضر أصبحت وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية هي السائدة في تحديد أهداف المنافسة وقد عرف هذا الإتجاه بالإتجاه النفعي أو إتجاه فائدة المعلومات في إتخاذ القرارات ومؤدى هذا الإتجاه هو أن الوظيفة الرئيسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات التي تحتويها إنما يعتمد على المعلومات التي يحتاجاها مستخدموا هذه التقارير، فإنه يلزم تحديد إحتياجات مستخدمي التقارير المالية وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية و تقع على الشركة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الإحتياجات

1- طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص:97.

2- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق، ص:18.

3- صبايحي نوال، **مداخلة بعنوان: أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعايير المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية جامعة الوادي ،د ت ن، ص: 12.

حيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من معلومات وبين ما يمكن تحقيقه[1]. فتتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض إستخدامهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة حيث ينقسم هؤلاء الأطراف إلى: المستعملون الداخليون المستعملون الخارجيون[2]. في هذا المبحث سنقوم بدراسة المستخدمون الداخيلون في المطلب الأول أما المطلب الثاني فسنعرض فيه المستخدمون الخارجيون.

المطلب الأول: المستخدمون الداخليون: تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة الشركة وبإستخدام موارد إقتصادية وبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية، فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة الشركة وتقييم أداء المسؤولين وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم، المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق مشرفي الإنتاج، المدير المالي وموظفو الشركة[3]. وفيما يلي أهم المستخدمين الداخليين للقوائم المالية:

الفرع الأول: المدير العام/ مجلس المديرين: يجب أن توفر المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية تقييم لمقدرة الإدارة على تنفيذ مسؤولياتها التي وكلها المساهمون في تخطيط موارد الشركة والرقابة عليها وكيفية إستخدامها الإستخدام الأمثل فعادة ما يقوم المساهمون بمحاسبة إدارة الشركة دوريا عن مدى كفاءتها في الحفاظ على موارد الشركة وكذا إستخدامها الإستخدام الأمثل والمربح بحيث يتم حمايتها من الأحداث غير العادية في الإقتصاد، كما يجب على نظام التقارير المالية أيضا أن يوفر المعلومات المحاسبية المفيدة للمديرين في إتخاذ قراراتهم في مصلحة مساهمي الشركة[4].

كما يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للشركة في فترة معينة، وبالنسبة للمستثمرين و الدائنين فإنهم يستخدمون في الغالب معلومات تاريخية (عن فترات سابقة) للمساعدة في تقييم التوقعات الخاصة بالشركة.

إن الدور الأساسي للتقارير المالية هو المعلومات التي تعبر عن أداء الشركة والتي يتم قياس تقدمها من خلال الربحية ومكوناتها والتدفقات النقدية مبوبة حسب الأنشطة وتقدم هذه المعلومات المساعدة للأطراف المهتمة بالشركة في:

- تقييم أداء الإدارة.
- تقدير القدرة الكسبية للشركة والتنبؤ بالمكاسب المستقبلية.

1- فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، كلية التجارة، 2005، ص: 29 و 30.

2- محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دط، دار هناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2009، ص: 15.

3- أحمد عبد الهادي شبير ، المرجع السابق، ص: 61 .

4- فؤاد محمد الليثي، المرجع السابق، ص: 179 .

- تقدير مخاطر الإستثمار أو الإقراض المتعلقة بالشركة[1].

يلتزم المدير العام/ مجلس المديرين بإعداد الكشوف المالية، فهم يهتمون إذن بما تحتويه من معلومات مالية، ولذا تعد المحاسبة المالية مصدرا مهما للمعلومات بالنسبة لمسير الشركة الذي يلزم عادة بتأدية هذا الدور في الشركة إلى جانب إتخاذه القرارات المناسبة، ولكي يكون أداؤه فعالا يسعى دائما إلى الحصول على المعلومات التي تبين له الوضع المالي للشركة بدقة ولا يتسنى له ذلك إلا من خلال المحاسبة المالية التي تسمح له بـ:

- تحديد مستوى أداء الشركة.
- تحديد الوضعية المالية للشركة.
- تقدير جودة القرارات المتخذة.
- وضع قاعدة للتنبؤات المستقبلية لنشاط الشركة.

ويضاف إلى مسير الشركة مجلس الإدارة وكل الأجهزة الداخلية للشركة، فكل هذه الأطراف بحاجة إلى المعلومات المالية[2].

الفرع الثاني: مجلس الإدارة: تقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للشركة وتهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها على القيام بالتخطيط وإتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي إحتياجاتها؛ إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطار وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة تبنى على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة[3]. فعلى الرغم من أن إدارة الشركة هي التي تقوم بإعداد التقارير المالية إلا أنها تعتبر أحد أكثر الفئات إستخداما لها بإعتبارها أحد مصادر المعلومات اللازمة للحصول على مؤشرات الكفاءات والفاعلية ولعمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وإعداد الموازنات الخاصة بالمستقبل[4].

إن مصلحة الإدارة في تقييم الوضع المالي للشركة متداخلة وشاملة ويتاح للإدارة مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمراقبة ومسايرة وضع الشركة دائم التغيير ومن بينها تحليل القوائم المالية والبيانات المالية .

1- طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص: 45 .

2- بالطيب محمد البشير،**محاضرات في مقياس المحاسبة المالية:الجزء الأول**، المرجع السابق، ص: 7.

3- أمين السيد أحمد لطفي،المرجع السابق، ص: 46 و47.

4- فايز زهدي الشلتوني، المرجع السابق، ص: 33.

ويمكن إجراء عملية تحليل البيانات المالية بواسطة الإدارة على أساس مستمر نظرا لمعايشتها اليومية لظروف الشركة وقدرتها اللامحدودة في الإطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها. والهدف الرئيسي للإدارة من التحليل المالي هو ممارسة الرقابة على أعمال الشركة والنظر إليها من نفس الزاوية التي تراها بها الأطراف الخارجية المهتمة بها.

وتجدر الإشارة إلى أنه يقع على عاتق الإدارة أيضا القيام بالتحليل الأساسي للظروف الإقتصادية العامة وظروف الشركات المختلفة وذلك لترشيد قرارات منح الائتمان وقرارات الإستثمار بغرض المتاجرة

أو الإحتفاظ[1]، فالقوائم المالية تساعد الإدارة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجمعة:

- التعرف على الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشابهة في النشاط بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- تقييم فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع المورد المتاحة على أوجه الإستخدام المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل[2].

الفرع الثالث: العمال: تهتم هذه الفئة بالقوائم المالية للإطمئنان على إستقرارها المهني والمرتبطة بإستمرارية الشركة[3]، إذ يهتم العمال والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباب العمل، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على دفع مكافئاتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل[4]، كما أن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني إنخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو إختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي)، أو إضعاف المركز المالي إذا تم دفع التوزيعات مع الإحتياطات، يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة الذين ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة

1- رولا كاسر لايقة، **القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورهما في ترشيد قرارات الإستثمار**، رسالة ماجستير جامعة تشرين سوريا، كلية الإقتصاد، 2007، ص: 52.

2- اليمين سعادة، **إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص: 9.

3- صالح مرازقة، **مداخلة بعنوان: القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية**، المركز الجامعي بغرداية، الملتقى الدولي الأول بعنوان " الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، د ت ن، ص: 07 .

4- أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص: 44.

الأموال[1]، إذ تهتم هذه الفئة بتحليل القوائم المالية حتى تطمئن على إستقرارها المهني والمرتبط بإستمرارية المشروع، كما تهتم بالتعرف على أرباح الشركة التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافآتهم بل وعلى الخدمات الإجتماعية المقدمة لهم[2].

إن من أهداف القوائم المالية خدمة هؤلاء المستخدمين الذين تتوفر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيس لتقييم النشاط الإقتصادي للشركة[3].

وعليه يعتبر العمال مورد الشركة الهام، حيث تبنى عليهم إستمرارية الشركة وأداؤها لأعمالها بما يشعرهم بالأمن والرضا المهنيين، لذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة وتحقيقها للأهداف ونموها و زيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال يتعدى ذلك إلى تقديم نظام التقاعد و منافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها[4].

المطلب الثاني: المستخدمين الخارجيون: تتضمن هذه الفئة المساهمين الحاليين والمحتملين (المستثمرين) والدائنين والمقرضين الماليين والعاملين في الوحدة المحاسبية وإتحاداتهم العمالية وجهات حكومية متعددة (ضريبية، إشرافية في السوق المالي، وجهات تهتم بالحسابات الوطنية والتنمية الإقتصادية والسياسية المالية العامة) كما أنه ليس نادرا أن تحظى التقارير المالية للوحدة المحاسبية بإهتمام المجتمع المحلي والوطني[5].

إذ تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين، من قبل العديد من المؤسسات حول العالم، ورغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر إلا أن هناك فروق بينهما تتسبب فيها ربما ظروف اجتماعية وقانونية مختلفة وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات المستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات الوطنية[6]، وفيما يلي أهم المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية:

الفرع الأول: مقدمو رؤوس الأموال: تتمثل هذه الفئة في المستثمرين والمقرضين ، ويعتبر المستمرين والمقرضين معنيون بمعرفة وتحديد الأخطار التي تتصل بالأموال التي وظفوها في نشاط الشركة، أما المانحون وهم الذين يقدمون أموالا للشركة لتحقيق أهداف معينة لذا فهم يهتمون فقط بمدى

1- اليمين سعادة، المرجع السابق، ص: 11 .

2- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص: 73.

3- رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص: 135.

4- سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2013،ص: 73.

5- رضوان حلوة حنان، المرجع نفسه، ص: 125.

6- سليم بن رحمون، المرجع نفسه، ص: 72.

بلوغ الشركة للأهداف التي برر بها منح تلك الأموال[1]، إذ يهتم مقدمي رأس مال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لإستثماراتهم والعائد المتحقق منها فهم يحتاجون لمعلومات تعينُهم على إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الشركة على توزيع أرباح الأسهم[2].

إن الراغبين في شراء أسهم الشركات يفكرون قبل الشراء في معرفة وضع الشركة المالي هل هو وضع ثابت أو متذبذب؟ قبل أن يقوموا بالشراء حيث أن إستثماراتهم في شركات ضعيفة هي مخاطرة مالية هؤلاء يتوجب عليهم فهم القوائم المالية قبل شراء الأسهم فالمستثمر الجديد الذي لا يعي هذه القوائم ولا يفهمها وعليه يتوجب عليه قراءة القوائم المالية وفهم ما تعنيه قبل أن يخاطر بشراء تلك الأسهم[3].

فالمستثمرين وهم أصحاب الأسهم في الشركات المساهمة أو من ينوون إستثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات، حيث يسعى هؤلاء إلى تحليل القوائم المالية للشركة للتعرف على الأرباح المتحققة خلال فترة أو فترات متتالية معينة كما يسعون للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل بالإضافة لإهتمامهم بإحتساب العائد من أسهم الشركة ويدرسون من خلال هذا التحليل سياسات توزيع الأرباح وثباتها و قدرة الشركة على توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع حصص أرباحهم[4].

يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك من أجل إتخاذ قرارات الإستثمار والائتمان الرشيدة وكذلك القرارات المشابهة ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يتمتعون بفهم معقول للأنشطة الإقتصادية وأنشطة الأعمال ويكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بمثابرة معقولة[5].

أما المقرضون فقد يكونون مؤسسات أو أفراد كحملة السندات فإنهم عندما يقدمون القروض الطويلة الأجل فإنهم يرتكزون بالدرجة الأولى على القدرة الكسبية للشركة الذي تمكنها من تسديد الفائدة والسندات كما يهتم أصحاب الديون الطويلة الأجل بالوضع المالي للمقترضين والمصادر الرئيسية للأموال وإستخداماتها حتى يطمئنوا على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتهم على المدى الطويل[6]. فهته الفئة هم بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقدير الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض

1- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق ، ص: 7.
2- أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص: 42.
3- معلومة مستخرجة من موقع : www.infotechaccountants.com/phpbb2/index.php 01/03/2017، 15: 1
4- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص: 74.
5- طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق، ص: 42.
6- مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة ، المرجع نفسه، ص: 74.

والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية[1].

وبشكل عام يهدف هؤلاء المستعملون إلى معرفة مدى مردودية نشاط الشركة إن كانت قد حققت تدفقا ماليا في خزينتها أو كانت أصولها محفوظة وإن كانت قادرة على مواصلة النشاط في المستقبل[2].

الفرع الثاني: الشريك الاقتصادي للشركة:وتضم هذه الفئة كل من: الممولون، الدائنون و الزبائن، و كذا المستفيدين من خدمات ومنتجات الشركة فبالنسبة للممولون فإن الكشوف المالية تمكنهم من تقييم ملاءة الشركة وقدرتها على وضع حدود للإقتراض، لذا يستنجدون بالكشوف المالية المتعلقة بالسنوات الأخيرة وكذا تتبع مصير عمليات الإستدانة الماضية التي إستفادت منها الشركة[3].فالموردون هم من يقدمون للشركة الخدمات أو البضائع بالأجل وفي أغلب الأحيان يطلب هؤلاء من الشركات تسديد ديونهم في فترة لا تتعدى السنة المالية الواحدة لذا فإنهم يهتمون أكثر ما يهتمون بدراسة الوضع المالي للزبون ويركزون على دراسة سيولته النقدية، و قدرته بالتالي على تسديد المستحقات في المدى القصير كما يهتم هؤلاء بهيكل الأصول المتداولة ونسبة الأصول السريعة في إجمالي هذه الأصول[4]، فهذه الفئة تعتبر مصدرا للتمويل والإئتمان قصير الأجل، حيث تتعلق إهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد ، كذلك نشاطها والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكد من إستمرارية وكفاءة وربحية الشركة[5].

أما المساهمون فهم يعتبرون أكثر الأطراف المرتبطة بالشركة عرضة للمخاطر، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حالة نجاح الشركة وفي الوقت نفسه أكثر تحملا للخسائر في حالة فشل الشركة لذلك يحتاج المساهمون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة لإمكان تقييم فرص الإستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة[6].

وعليه فإن مساهموا الشركة يتأثرون بالمعلومات المالية الصادرة عن الشركة فمن خلال الكشوف المالية التي تصدر يتمكن المساهمون من إتخاذ القرارين الرئيسيين التاليين:

- إما المواصلة في الإستثمار في نشاط الشركة بالبقاء على مساهمتهم فيها.
- أو أن يقرروا زيادة هذه المساهمة أو تخفيضها.

1- سليم بن رحمون، المرجع السابق، ص: 73.
2- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق، ص: 7.
3- بالطيب محمد البشير، المرجع نفسه، ص: 8.
4- مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص: 74.
5- حنان بركة و نجوى محمودي، المرجع السابق، ص: 77.
6- رولا كاسر لايقة، المرجع السابق، ص: 51 .

ولذا فهم يستعملون الكشوف المالية من أجل الوقوف على مستوى الأداء المالي للشركة وتحديد وضعها في مواجهة الشركات المنافسة الأخرى[1].

أما الدائنين فيقصد بهم ذلك الشخص الذي أكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الإكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو ومؤسسات مالية[2]. فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين:

أ- الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان إسترداد أموالهم وحصولهم على فوائد وبالتالي فإن إهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقة للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

ب- الديون قصيرة الأجل: إن ما يهم الدائنين هنا ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ إستحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة[3].

الفرع الثالث: فئات المصالح: تضم هذه الفئة كل من له مصلحة تجاه الشركة المصدرة للقوائم المالية كأجهزة المراقبة الحكومية والجمهور بصفة عامة، فهذه الفئات تهتم بمعرفة أهداف الشركة ومدى إرتباطها بمصالح هذه الفئات، لذا يهتمون بتتبع تطورات نشاط الشركة وآثارها في الأوساط الإقتصادية والاجتماعية والبيئية[4]، فالجهات الحكومية تهتم بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسة المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لإستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها [5].

يعود إهتمام الهيئات الحكومية بتحليل آداء المؤسسات لأسباب رقابية بدرجة أولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقييد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.
- غايات إحصائية[6].

1- بالطيب محمد البشير، المرجع السابق، ص: 8.

2- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، دط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 59.

3- صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2013، ص: 13.

4- بالطيب محمد البشير، المرجع نفسه، ص: 8.

5- سعيدي عبد الحليم، المرجع السابق، ص: 52.

6- صخري جمال عبد الناصر، المرجع نفسه، ص: 14 .

فالهيئات الحكومية والرقابية تعد صاحبة مصلحة في المؤسسة ونجاح معدلات آدائها الإقتصادي المرتفع لذلك تضمن هذه الجهات مقدرة المؤسسة على سداد الضرائب بإنتظام[1]. فبما أن الضريبة تعد موردا رئيسيا لخزينة الدولة، خصوصا تلك التي تقع على عاتق المؤسسات ذات الربحية ولغرض تحديد الوعاء الضريبي وللتأكد من مدى تقيد المؤسسة بالشروط التي تمليها إدارة الضرائب بشأن طرق تقييم المخزونات إستهلاك الإستثمارات...الخ فإنه يقع على عاتق المؤسسة توفير معلومات بشكل يسمح من التأكد من هذا التقييد، لذلك فإن المؤسسة مدعوة لتقديم رزنامة مفصلة عن العمليات الخاضعة للضريبة سواء تعلقت بالمؤسسة ومداخيلها ونشاطها أم تلك التي تكون فيها المؤسسة وسيط بين إدارة الضرائب والمتحصل النهائي للضريبة مثل الرسم في القيمة المضافة[2].

فهذه الفئات تحتاج إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى إلتزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة كالقانون التجاري والقوانين الجبائية، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تحديد الضرائب المختلفة على الشركة ومدى قدرتها على التسديد ومعرفة مدى المساهمة العامة للشركة في الإقتصاد الوطني[3].

كما تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء الشركة وتنوع أنشطتها[4].

إن القوائم المالية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية إحتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على إحتياجات المستخدمين المباشرين والذين ليس لديهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية[5].

1- محدادي لبنى، **أثر التدفق المحاسبي على جودة القوائم المالية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص: 5.

2- مداني بن لغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص: 79.

3- حنان بركة ونجوى محمودي، المرجع السابق، ص: 77.

4- محمد بن عمر، **دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2015، ص: 15.

5- كمال الدين الدهراوي، المرجع السابق، ص: 17.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى محتوى القوائم المالية وأهم مستخدميها، فبالنسبة إلى محتوى القوائم المالية نجد أن المشرع الجزائري أولى إهتماما كبيرا بها، فتم فرض قوائم مالية جديدة إضافة إلى قائمة الميزانية (المركز المالي) وجدول حساب النتائج (قائمة الدخل)، وجدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) التي تبين كل التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وأنشطة الإستثمار والتمويل، وذلك بهدف توضيح أسباب العجز أو الفائض في الخزينة الناتجة عن كل نشاط، وجدول تغير الأموال الخاصة الذي يهدف إلى توضيح حركة رؤوس الأموال الخاصة والأسباب المؤثرة في ذلك، كما تم إحداث قائمة جديدة المتمثلة في الملاحق والتي هي عبارة عن الإيضاحات والهوامش المتعلقة بالسياسات المتبعة خلال إعداد القوائم المالية وأهم الجداول الملحقة بالقوائم المالية.

أما بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية فخلصنا إلى أنه يمكن تقسيم هؤلاء المستخدمين إلى قسمين رئيسين المستخدمون الداخليون الذين تربطهم علاقة مباشرة بالشركة، والمستخدمون الخارجيون الذين تربطهم علاقة بنشاط الشركة، ونظرا لوجود مجموعة من المستخدمين فإن إحتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة ومتنوعة بإختلافهم ومنه إستنتجنا أن القوائم المالية هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي والذي تفصح فيه المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ومركزها المالي ونتائجها المتحققة خلال الدورة المالية مما تساعد على إتخاذ القرارات السليمة من طرف جميع مستخدميها.

الفصل الثاني :

دور القوائم المالية في نشاط الشركة

الفصل الثاني: دور القوائم المالية في نشاط الشركة

تُظْهر القوائم المالية، المركز المالي للشركة وكذلك نتائج عملياتها خلال السنة المالية، ومع ذلك فإن القيمة الحقيقية لهذه القوائم تكمن في أنها تتيح لمستخدميها الوقوف على مستقبل الشركة فيما يتعلق بالعائد على الإستثمارات والتوزيعات، وكذا المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية ومن وجهة نظر المستثمر فإن تحليل القوائم المالية يعني توقع ما يكتنفه المستقبل للشركة، أما من وجهة نظر الإدارة، فإن تحليل القوائم المالية بالإضافة إلى كونه أداة لتوقع المستقبل، فإنه يمثل نقطة بدء لتخطيط الأعمال التي ستؤثر على الأحداث المستقبلية، من هنا يتضح أن دور القوائم المالية في نشاط الشركة يتمحور حول دورين رأسيين يتمثل الأول في الإستشراف على الإستثمارات المستقبلية للشركة، أما الثاني يمثل في كونه آلية لوضع المخططات لضمان حسن سير الإدارة وشفافيتها في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وعلى هذا الأساس سندرس هذا الفصل وفق مبحثين: إذا سنتناول في المبحث الأول دور القوائم المالية في المجال الإستثماري، أما المبحث الثاني فسنعرض فيه دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات.

المبحث الأول: دور القوائم المالية في المجال الإستثماري: إن من أهم إستخدامات القوائم المالية هو التحليل المالي بغرض تقييم مركز الشركة من حيث الربحية والسيولة والسير المالي وغيرها من المقاييس التي تهُم المستثمرين والدائنين، ولذلك فإن تحليل القوائم المالية يهدف إلى إتخاذ قرارات الإستثمار المختلفة[1] لذلك تلعب التقارير المالية دورا أساسيا وجوهريا في قرارات المستخدمين بكافة فئاتهم وتعد فئة المستثمرين أهم الفئات المستخدمين للتقارير المالية فقد أنصبت جهود المنظمات المهنية عن طريق المعايير الصادرة عنها في التركيز على هذه الفئة من المستخدمين وذلك من منطلق أن قرارات هذه الفئة يكون لها أثر كبير في حركة ونشاط الإقتصاد بشكل عام[2]،وعليه سنقوم بدراسة هذا المبحث من خلال التطرق إلى التحليل المالي كأداة إستثمار (المطلب الأول)، وكذا الإفصاح المالي في القوائم المالية (المطلب الثاني)

المطلب الأول: التحليل المالي كأداة إستثمار: أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، وبرزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات حيث شهدت تلك الفترة إنهيار العديد من الشركات مما دعى إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للشركات بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الإقتصادية لهذه الشركات التعرف على

1-كمال الدين الدهراوي، المرجع السابق، ص: 9.

2- مجيد عبد زيد حمد، **دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد4، القادسية- العراق، 2010، ص: 192.

أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها الإقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية وإزدادت أهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد إنتشار ظاهرة التضخم وأثرها على بنود القوائم المالية فظهرت الحاجة إلى إستخدام الأساليب الكمية الحديثة والحاسوب في الرفع من مصداقية وكفاءة هذا التحليل ليصبح أداة أساسية تساهم في إتخاذ القرارات وترتيبيها، هذا بالإضافة إلى ما يقدمه التحليل المالي على صعيد التخطيط العام في الدولة وعلى الأصعدة الأخرى والخاصة بالشركات[1] .

أن من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض ولهذا الأمر أهمية بالغة لجهور المستثمرين، من أفراد وشركات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثمارهم وكفاية عوائدهم، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات[2]، وسنقوم في هذا المطلب بدراسة التحليل المالي عن طريق تعريفه وتبيان أهدافه والأطراف المستفيدة منه:

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي: لقد وردت العديد من التفسيرات للتحليل المالي تختلف بإختلاف المنهج العلمي المتبع، وشملت هذه التعاريف أن التحليل المالي هو معاجلة منظمة للبيانات المالية للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر ولتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، كما جاء في هذه التعريفات أن عملية التحليل المالي تتضمن تحليل القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل إتخاذ قرارات مستقبلية، كما أن التحليل المالي يهدف إلى إكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي تعمل بها الشركة لإظهارها، وأخيرا أن التحليل المالي هو عملية إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط الشركة لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات التي يتم التوصل إليها، من خلال عملية التحليل المالي لتقييم إدارة الشركة بقصد إتخاذ القرار المناسب[3].

كما يعرف أيضا أنه عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستخدمين من إتخاذ قراراتهم الإقتصادية[4].

1- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص: 71.

2- صخري جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص: 12.

3- سعيدي عبد الحليم، المرجع السابق، ص: 93.

4- مؤيد راضي خنفر، وغسان فلاح المطارنة، المرجع نفسه، ص: 71.

فالتحليل المالي عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرار المناسب[1] .

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، وذلك بإستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء وإتخاذ القرارات المناسبة[2].

الفرع الثاني: الجهات المستفيد من التحليل المالي: تعتبر القوائم المالية بمثابة تقارير على الأداء الإداري، فهي توضح نجاح أو فشل الإدارة، كما أنها تشير إلى الصعاب والمشاكل التي تتعرض لها المؤسسة، وحتى يمكن تحليل تلك القوائم ينبغي أن يلم المحلل لهذه القوائم بالعلاقات الرئيسية بين البيانات المختلفة، وبكيفية التدفق الداخلي للبيانات في النظام المحاسبي حيث تهتم الكثير من الجهات بأعمال المؤسسة، وأهم تلك الجهات هي إدارة المؤسسة نفسها، والدائنون والمستثمرين، والملاحظ أن كل مجموعة يكون لها إحتياجات مختلفة، وبناءا عليه فكلُ يركز على ناحية واحدة من الصورة العامة للمؤسسة[3]، ويمكن القول بأن أكثر الأطراف إستخداما للتحليل المالي هم الإدارة والمستثمرين.

<u>أولا: الإدارة:</u> يظهر إهتمام الإدارة بالتحليل المالي في مدى كفاءتها من خلال أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين، وكذا محاولة كسب ثقة المصالح المشتركة من أجل تحديد موقفها الإستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد، أضف إلى ذلك:

- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة.
- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع وضعية المؤسسات المنافسة.
- تقييم منجزات المؤسسة، في مجال الإنتاج والتوزيع والتوافق.
- المساعدة على الرقابة المالية والتنبؤ بمستقبلها المالي[4].

1- اليمين سعادة، المرجع السابق، ص: 3.

2- اليمين سعادة، المرجع نفسه، ص: 3.

3- أحمد نور، **المحاسبة المالية، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية**، دط، الدار الجامعية مصر، 2003 ص: 819.

4- سعيدي عبد الحليم، المرجع السابق، ص: 96.

و تقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للشركة بصفة أساسية على عاتق إداراتها، كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية وإدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجال التخطيط وإتخاذ القرار والرقابة[1]، لذالك فإن للمعلومات المحاسبية الإدارية لمسات واضحة الدلالة في قرارات الإستثمار، إلا أنها لم تجسد بهيكلة معينة تتلائم مع الصورة المطلوبة لها، فمعلومات المحاسبة الإدارية، تُمثل أداء أدق للمقارنة وتقييم الأداء والتنبؤ، لأن هذه المعلومات قد روعيت فيها الظروف العامة المحيطة بالشركة خلال الفترة والظروف الداخلية التي أحاطت بعملياتها فيها أي أن هذه المعلومات قد راعت الإعتبارات التي سادت الفترة بصفة خاصة ورسمت أحداث العمل فيها وحددت أهدافه ونتائجه التي يجب أن تسيير عليها إدارة الشركة طبقا لهذه الإعتبارات[2]، إذ تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي[3].

ثانيا: المستثمرين: يهتم هؤلاء بالتحليل المالي للتعرف على سلامة الأموال وحصولهم على ربح معقول في الأجل الطويل لذا تتركز إهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، ومن الطبيعي أن يتم الإهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فلكي يرضى المستثمر على أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات بمؤسسات أخرى[4].

فبالنسبة للمستثمرين الحاليين(المساهمين) الذين هم ملاك المؤسسة وبالتالي هم أصحاب المصلحة الرئيسية في معرفة المعلومات المحاسبية، للتعرف على مستوى أداء المؤسسة بصفة دورية، وينصب إهتمامهم في إتجاه تقييم الإستخدام الإقتصادي لرأس مال المساهمين من طرف المسيرين وإتخاذ الموقف المناسب عند إنعقاد الجمعية العامة للمساهمين وكذلك الخروج بقرار كمساهمين في المؤسسة من عدمه أما بالنسبة للمستثمرين المحتملين (المرتقبين) فإن إهتمامهم بالمعلومات المحاسبية يفسر برغبة هؤلاء في

1- مجدي أحمد الجعبري، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية** المجلة العلمية الأكاديمية العربية بالدانمرك، العدد 9، د ت ن. ص: 8.

2- جبرائيل جوزيف كحالة، **تحسين جودة القرارات الاستثمارية باستخدام معلومات المحاسبية الإدارية**، جامعة الأردن، د ت ن، ص:11.

3- لزغر محمد ساسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص: 78.

4-لزغر محمد ساسي، المرجع نفسه، ص: 79.

معرفة جدوى الإستثمار في المؤسسة بشراء أسهمها من عدمه[1]، ويجب التفرقة بين نوعين من المستثمرين:

I. **مستثمر عادي:** هو الذي لا تتوافر لديه القدرة في الحكم على كفاءة المؤسسة التي يقبل إستثمار أمواله فيها، ولا يتمتع بثقافة محاسبية وتحليلية واقتصادية كافية، لذلك فإن هذا المستثمر العادي يعتمد في إتخاذ قراراته على رأي مدقق الحسابات حول المركز المالي للمؤسسة.
II. **مستثمر ممتاز:** ويقصد به ذلك المستثمر الأكثر شراءا للأسهم و الأوراق المالية إذ يلجأ إلى إستخدام وتحليل المعلومات المحاسبية، فهو مستثمر متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات المالية والإقتصادية ويوازن بين البدائل الإستثمارية[2].

كما يجب التنويه إلى الدور الذي يلعبه التوافق المحاسبي الدولي الذي يساعد على ضمان قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية للمؤسسة، وبالتالي الإجابة على إحتياجات المستثمرين الدوليين من المعلومات، لذلك فإن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتثلمة أساسا في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات بعد إلغاء أثر إختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها وبالتالي إستبعاد أثر العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حساب المؤسسة لأجل إتخاذ قرارات الإستثمار الملائمة[3].

الفرع الثالث: أنواع التحليل المالي وأهدافه: يختلف نوع التحليل المالي بحسب الغرض الذي يستعمله المستثمر بغية تحقيق أهدافه، وعليه سنشير إلى أنواع التحليل المالي وكذا أهدافه:

أولا- أنواع التحليل المالي: يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل مستويات ثلاث رئيسية يمكن أن نوجزها بما يلي:

I. **على مستوى الشركة:** حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالشركة فقط، فيدرس ربحية وسيولة وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن يستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات

1- حامدي علي، أثر **جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص: 95.

2- رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص: 189 و 190.

3- مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي: المفهوم المبررات والأهداف**، مجلة الباحث، العدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006 ص: 115 و 118.

التي تفي بغرض التحليل، ويعتبر هذا التحليل قاصرا لأنه يفصل الشركة عن محيطها والعوامل المؤثرة فيها وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في الشركة[1].

II. **على مستوى القطاع:** وهو ذلك التحليل الذي يقوم به المحلل بإجرائه على الشركة آخذا بالإعتبار القطاع الذي تنتمي إليها، فيتم تحليل القوائم المالية للشركة ومقارنتها بقوائم أخرى في نفس القطاع تمثله في الحجم وفي النشاط، أو أن يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية لشركة بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء الشركة والتعرف على نقاط ضعفها وقوتها، وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينهما لإستثمار أموالهم في أسهمها[2] .

III. **على المستوى العام:** وهو التحليل الأشمل الذي يقوم بدراسة الشركة وظروفها الإقتصادية بل وظروف القطاع الذي تنتمي إليه كالظروف الإقتصادية العامة في البلد موطن الشركة، وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف الدول وتحرر حركة التجارة العالمية، وما ينتج عن ذلك من تأثر الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية...الخ[3].

ثانيا- أهداف التحليل المالي: يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تحقق أهداف متسخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثمة الإستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قرارتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة[4] ومن أهم أهداف التحليل المالي نذكر:

I. **إتخاذ قرارات الإستثمار:** إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات[5].

II. **تقييم أداء المؤسسات:** تعتبر أدوات التحليل المالي أداة مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والإتجاهات التي

1- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص: 75.

2- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، المرجع نفسه، ص: 75.

3- مؤيد راضي خنفر وغسان المطارنة، المرجع نفسه ، ص: 76.

4- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 16.

5- اليمين سعادة، المرجع السابق، ص: 8.

تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل يهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة المستثمرين والمقرضين... [1].

III. **التنبؤ بإفلاس الشركة:** تعتبر القدرة على التنبؤ بإفلاس الشركة من الأمور المفيدة للمستثمرين والدائنين المحتملين، فعندما تتعرض الشركة للإفلاس، فإن الدائنين سوف يخسرون أصل القروض والفوائد المستحقة، كما أن المستثمرين في الأسهم العادية سوف يتعرضون لإنخفاض في قيمة الملكية، كما أن الإفلاس يعرض الشركة بمقدار كبير من التكاليف القانونية، ولهذه الأسباب فقد قام عديد من الباحثين بإستخدام بيانات القوائم المالية والتدفقات النقدية للتنبؤ بالإفلاس[2].

يمكن تلخيص أهداف عملية التحليل المالي بما يلي:

- معرفة الوضع المالي للشركة.
- الحكم على القدرة النسبية للشركة.
- الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في الشركة.
- تقييم قدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.
- وضع الخطط المستقبلية وإحكام الرقابة الداخلية.
- التعرف على نقاط الضعف في الشركة وإقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها[3] .

المطلب الثاني: الإفصاح في القوائم المالية: يقصد بمفهوم الإفصاح المحاسبي على وجه العموم هو "العلانية الكاملة" أما في المحاسبة فيقصد بها أن تُظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي القوائم المالية وتساعدهم على إتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

يجب أن تتوفر في الإفصاح الكامل الملائمة أي أن المعلومات مفيدة لمتخذ القرار وذات مصداقية ويمكن الإعتماد عليها[4]، وعليه يجب أن تظهر القوائم المالية المنشورة جميع الحقائق التي تجعل هذه القوائم المالية تعبر بعدالة و وضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشركة مصدرة القوائم أو بعبارة أخرى يقضي هذا المبدأ بمنع إخفاء معلومة يمكن أن تجعل القوائم مضللة لمن يستخدم هذه القوائم في عملية إتخاذ القرارات[5].

1- صخري جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص: 11.

2- كمال الدين الدهراوي، المرجع السابق، ص: 348.

3- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، المرجع السابق ،ص: 72.

4- مجيد عبد زيد حمد، المرجع السابق، ص: 199.

5- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية**، ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 48.

الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي: الإفصاح في الإصطلاح هو إتصال الشركة بالعالم الخارجي بالوسائل المختلفة لكشف المعلومات الهامة للمستثمرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمستقبل الشركة على الأرباح وسداد إلتزاماتها والإفصاح في الشركات يعني:

- إظهار كافة الحقائق عن الشركة.
- إظهار جميع البيانات والمعلومات.
- توفير كافة المعلومات سواء الدورية أو غير الدورية وكذلك المالية والغير المالية لجميع الأطراف [1].

أما الشفافية فيقصد بها أن توفر الشركة البيانات المالية وغير المالية بصورة حقيقية عن المركز المالي للشركة وكذلك العمليات الأخرى بالشركة حتى يتمكن توقع النشاط الحالي والمستقبلي للشركة، مع مراعاة حق الشركة في حجب البيانات التي من شأنها الإضرار بعملياتها ، فالشفافية في الشركة تعني:

-عدم حجب المعلومات.

- توصيل المعلومات للكافة، وبدقة في الوقت المناسب وبالقدر الكافي[2].

إذ تزداد أهمية الإفصاح بإزدياد حاجة شركات المساهمة إلى التمويل عن طريق سوق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شطرا أساسيا لتأسيس وإدارة أسواق مال كفِء، وغالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المتعاملة بإتباع القواعد الأساسية التي تحددها المهنة، وإتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والقوائم المالية المنشورة مصداقية لدى المتسخدمين، أضف إلى ذلك، فإن مدقق الحسابات يجب أن يصادق على عدالة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها لتأكيد موثوقية ذلك الإفصاح[3].

ينص هذا المبدأ- الإفصاح- على ضرورة إحتواء التقارير المالية من قبل الشركات على كل المعلومات اللازمة و الضرورية لخدمة متخدي القرار والمستخدمين، وقد تعززت أهمية هذا المبدأ بظهور شركات المساهمة وإتساع دورها في إقتصاديات الدول مما يجعل حكومات هذه الدول(من بينها الجزائر) تقوم بإصدار تعليمات تنظم عمليات الإفصاح في القوائم المالية لهذه الشركات، كما ظهرت هيئات الإفصاح المسؤولة عن الأسواق المالية وقد ركزت كل هذه الجهود في مجملها على خدمة إحتياجات

1- أحمد علي خضر، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012 ص: 52.

2- أحمد علي خضر، المرجع نفسه، ص: 53.

3- رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص: 445.

الأطراف الخارجية والتي لا تمتلك معلومات كافية عن الشركات ذات الصلة بل ولا تملك سلطات أو صلاحيات تخولها من الحصول على المعلومات الكافية لخدمة أهدافها[1].

وعليه فإن الإفصاح يشمل وفقا لمبادئ حوكمة الشركات كلا من: الإفصاح عن المعلومات الجوهرية والنتائج المالية ونتائج الأداء، وأهداف الشركة، وأصحاب أغلبية الأسهم وحقوق التصويت، وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأتباعهم، وعوامل المخاطر الجوهرية المتوقعة، والأمور الجوهرية التي تمس العاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح، وهياكل وسياسات إدارة الشركة[2].

إذن فالإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف بإختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن الوضعية المحاسبية[3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الإفصاح المحاسبي يرتكز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للشركة دون تضليل بشكل يسمح بالإعتماد على تلك المعلومات في إتخاذ القرارات وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الإقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على إتخاذ قراراته، ومن المشار إليه ظهور الكثير من التعبيرات المرافقة للإفصاح، حيث نجد أنه من النادر ورود كلمة الإفصاح بمفردها بل غالبا ما تقترن بألفاظ أخرى ويختص الإفصاح بالمعلومات سواء تلك التي في القوائم المالية ذاتها أو في الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية[4].

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي: يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح المالي تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:

أولا: الإفصاح الكامل (الشامل): يقتضي مبدأ الإفصاح التام بضرورة أن تتضمن القوائم المالية والملاحظات عليها أية معلومة إقتصادية متعلقة بالشركة وتمثل معلومات جوهرية تأثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك التقارير، وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم

1- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص: 26.

2- أحمد علي خضر، المرجع السابق، ص: 57.

3- صبايحي نوال، المرجع السابق، ص: 4.

4- بالعيد محمد الكامل، دور **الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبة أكثر فائدة لمستخدميها**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص: 11.

في إتخاذ قراراته سواء في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات عليها أو في جداول أو قوائم إضافية للقوائم المالية[1].

فهذا النوع يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومة ذات أثر محسوس على القارئ و يأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم[2].

ثانيا: الإفصاح العادل: يمثل هذا النوع مطلبا أخلاقيا، إذ إعتاد مدقق الحسابات أن يعتمده عند إبداء رأي نظيف أو غير متحفظ بقوله "تعرض القوائم المالية بصورة عادلة في كل الجوانب الهامة نسبيا المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للشركة طبقا للمبادئ المحاسبية " كما يعبر مدقق الحسابات في تقريره عن مدى التزام الشركة بالثبات، ويشير إلى مدى كفاية الإفصاح بصورة معقولة عند إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية[3].

ثالثا: الإفصاح الوقائي (التقليدي): هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين من هذه المعلومات وبالأخص المستثمر العادي المحدود القدرة في إستخدام هذه المعلومات[4]، إذ يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على إستخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان على المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين[5].

رابعا: الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): إن تطور هدف الإفصاح من الدور الوقائي إلى الدور الإعلامي كان له تأثير ملحوظ على وظيفة القياس المحاسبي لأن المبادئ والمفاهيم المحاسبية التي تستنتج عليها عملية القياس المحاسبي أصبحت عاجزة عن تلبية متطلبات المستخدمين بحكم أن هناك الكثير من المعلومات المحاسبية تتجاهلها وظيفة القياس المحاسبي مثل المعلومات المستقبلية والمعلومات

1- رضوان حلوة حنان ونزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبية المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية**، دط، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2012، ص: 31.

2- صبايحي نوال، المرجع السابق، ص: 5.

3- رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص: 448.

4- نذير سمير، **الإفصاح المحاسبي: في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص: 11.

5- زعباط خالد، المرجع السابق، ص: 12.

التي تعتمد على التدفقات النقدية وغيرها[1]، إذ يتسم هذا الإفصاح عموما بإتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته ليس فقط بالتركيز على المعلومات المحاسبية المالية وإنما يشمل أيضا المعلومات غير المالية كمية و وصفية مثل معلومات كمية من الطاقة الإنتاجية للشركة[2].

الفرع الثالث: أهداف الإفصاح المالي: تكمن أهمية الإفصاح والشفافية في الشركات في أنها تمكن المستثمرين من مراقبة إستثماراتهم، وحماية الإستثمارات، حيث تبرز أهمية الإفصاح والشفافية على سبيل المثال بالنسبة لقوة الشركة وقوة السهم، فهناك علاقة طردية بين الإفصاح وقوة السهم، فكلما زادت درجة الإفصاح كلما أعتبر السهم قويا ولا يتأثر بالمعلومات السلبية، إلا أن الإلتزام بتطبيق حوكمة الشركات* يحتاج دائما لإرادة المشرع ليتدخل لإضفاء الصبغة اللازمة لتطبيق الإفصاح والشفافية في الشركات لحماية الأطراف المختلفة، كما ويؤدي تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية إلى منع حالات الفساد ويساعد على الإستفادة من العائدة الكامل لعمليات البيع في دفع التنمية الإقتصادية والاجتماعية في المجتمع[3]، وتكمن أهمية الإفصاح في كونه يوفر مختلف المعلومات عن الشركة بما يقلل حالة الغموض لدى المستخدمين بغرض المساعدة في إتخاذ قرارت رشيدة إذ يرجع السبب الرئيسي للإفصاح في:

– تقليل مخاطر ممولي رأس المال حتى يتمكنوا من تقديم العائد المتوقع لكل فرص الإستثمار مقابل المخاطر المصاحبة لتلك الفرص.

– إعلام الأفراد والمجموعات والذين تؤثر نشاطات وعمليات الشركة على حياتهم ومستوى معيشتهم وذلك لتمكينهم من التأثير على تصرفات الشركة إذا رغبوا في ذلك بعد إستعراض الإفصاح بالقوائم المالية[4].

– توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية لترشيد القرارات الإستثمارية والأئتمانية وغيرها من القرارات الإقتصادية.

– يؤدي إلى توفير قوائم مالية إضافية معادلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة.

1- إبراهيم محمود، **الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71، د م ن، 2008 ص: 8.

2- بالعيد محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 13.

* – يقصد بها وجود نظام يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (مجلس الإدارة، المساهمون...) بهدف تحقيق الشفافية و العدالة و مكافحة الفساد، وكذا توجيه أعمالها و مراقبتها بغية تحقيق الأهداف المسطرة.

3- أحمد علي خضر، المرجع السابق، ص: 6.

4- بن تومي بدرة، المرجع السابق، ص: 48.

– يُمكن من إظهار القيمة الإقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية واستمرارها في صورة قوائم وتقارير مساعدة تهربا من الموضوعية والتكلفة التاريخية وإبقائها عليها في نفس الوقت[1].

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي خلف سهولة في الإفصاح عن البيانات المالية وتقاريرها، حيث أن الحسابات معدة بطريقة سهلت معها إمكانية التعرف أكثر على أداء ووضعية المؤسسة وعلى إجراء المقارنة المناسبة لأن إعداد القوائم المالية وفق المحاسبي المالي جعل من البنود الخاصة بكل قائمة واضحة و مفصلة كما كانت عليه في المخطط الوطني المحاسبي السابق[2].

المبحث الثاني:دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات:تعتبر عملية إتخاذ القرارات جوهر الإدارة وهي بمثابة المحرك الأساسي للعملية لإدارية لذلك فإن صانع القرارات لا يمكنه أن يعتمد على التخمين والعشوائية عند إتخاذه لمثل هذه القرارات، وقد تتصف بعض تلك المواقف بالمخاطرة وعدم التأكد خصوصا في المجال الإقتصادي حيث شدة المنافسة والرغبة في التحسين المستمر، ما يثير التساؤل حول مدى أهمية وقيمة المعلومات في إتخاذ القرارات، وعليه لابد أن يستند صانع القرارات إلى البيانات التي تتناسب مع كل موقف قراري وإستخدام أسلوب جيد للإستفادة من هذه المعلومات المالية كما تمثل المراجعة بنوعها وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي تقوم بها الشركة كما تهدف المراجعة إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيمات المختلفة للقيام بالمسؤوليات المقيدين بها بدرجة عالية من الكفاءة، وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها، وعليه سنقوم في هذا المبحث بإستعراض أهمية المعلومة المحاسبية في إتخاذ القرار في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسنعرض فيه المراجعة القانونية للقوائم المالية.

المطلب الأول: أهمية المعلومة المحاسبية في إتخاذ القرار:إن عملية إتخاذ القرار هي الإختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة أكبر في السوق، تخفيض التكاليف، زيادة حجم المبيعات والإنتاج، وتعبر هذه العملية معقدة لأنها ترتبط بالحقائق والمعلومات المتوفرة والنتائج غير المتوقعة، وكذلك بالجو العام الذي تمت فيه عملية إتخاذ القرار، هذا يعني أن هذه العملية تتمحور حول المفاضلة والإختيار بين الوسائل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أقسامها بأقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة[3].فإدارة الشركة تستند على كثير من القرارات من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة وإيجاد حلول للمشاكل الحالية والمستقبلية للشركة عن طريق وضع مخططات غالبا ما تكون للمعلومة

1- بالعيد محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 16.

2- زكية محلوس وسعادة وردة، المرجع السابق، ص: 11.

3- عباسي عصام، المرجع السابق، ص: 90.

المحاسبية دور هام فيها[1]، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم إتخاذ القرار وكذا أنواع القرارات والدور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية في إتخاذ القرار.

الفرع الأول: مفهوم إتخاذ القرار: توصف عملية إتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة، كما يوصف رئيس مجلس الإدارة بأنه متخذ القرار وأن قدرته على إتخاذ القرار وحقه في ذلك هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري ومنه فإن عملية إتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية وأن النجاح الذي تحققه أية منظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على إتخاذ القرارات المناسبة[2]. كما يطلق عليها المحاسبة الإدارية و تعتبر هذه الأخيرة من فروع المحاسبة إذ تسعى لتوفير المعلومات المحاسبية لأغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط والتقييم وإتخاذ القرارات وبعبارة أخرى فإن المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف يشكلان معا ذلك الجزء من النظام المحاسبي المختص بدرجة أكبر على توفير مدخلات التقارير الداخلية، في حين تشكل المحاسبة المالية الجزء الآخر من هذا النظام والذي يختص بتوفير مدخلات التقارير الخارجية[3] إذ أن التخطيط المالي يهدف إلى تحقيق أحدى الهدفين الرئيسين: وضع خطة التمويل التي تسمح بسد الحاجيات الناجمة عن النشاط الصناعي والتجاري للشركة، وكذا ضمان الحفاظ على التوازن المالي للشركة[4]، وعليه فإن عملية إتخاذ القرار ترتبط إرتباطا وثيقا بوظيفة التخطيط لأن نشاط التخطيط نفسه عبارة عن إصدار قرارت[5].

تعتبر عملية إتخاذ القرارات جوهر العمل الإداري بالمؤسسة وتتمثل العلاقة بين الأهداف وحل المشكلات وإتخاذ القرارات في أن المديرين مسؤولين عن وضع الأهداف للقيام بتحقيقها، ولكن خلال تحقيقها تظهر بعض المشاكل التي تحول دون ذلك، ونتيجة لذلك يقومون بإتخاذ الكثير من القرارات للتغلب على هذه الصعوبات[6]. إذا فعملية إتخاذ القرار هي أساس عملية التسيير، حيث أن أي تصرف يصدر من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة ينطوي في حقيقة على قرار، كما تعتبر المعلومات أحد المتطلبات الأساسية لضمان الجودة والدقة في إتخاذ القرارات، حيث أن القرارات لم تعد تعتمد قط على

---

1 -Pierre Conso et Farouk Hemici, **gestion financiére de l'entreprise**,9eme edition, editin Dunod, paris, 1999, p : 472.

2- أحمد عبد الهادي شبير، المرجع السابق، ص: 66.

3- محمد مطر، المرجع السابق، ص:27 و 28.

4 -L.Honoré, **Gestion Financiere**, (s.edt), Edition Arman Clolin, (s.l), (s.d), p :90.

5- أحمد عبد الهادي شبير، المرجع نفسه، ص: 67.

6- بوغليظة إلهام، **أهمية ودور نظام المعلومات في إتخاذ القرارات في قطاع المعلومات بسكيكدة**، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص: 137.

الخبرة، فقد أصبح من السمات المميزة لمنظمات الأعمال الناجحة توافرها على نظام معلومات يتخذ الشكل الرسمي في هيكلها التنظيمي[1].

ومهما إختلفت طبيعة النشاط الإقتصادي للشركة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للشركة فإن وظيفة الإدارة في هذه الشركات هي التخطيط لإستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم إقتصادية تكون كافية لإسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذا الموارد وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السلمية المتخذة في إطار المجالات الثلاث الآتية:

– إختيار الإستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم.

– توجيه عمليات النشاط الإقتصادي بطريقة مربحة عن طريق الإستفادة الفعالة من جميع الموراد المستخدمة.

– تمويل النشاط الإقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الإستخدام وخاصة التعرض المحتمل للخطر من إستخدام مصادر إقراض خارجية[2].

مجمل القول إن عملية إتخاذ القرار هو سلوك منطقي ذو طابع إقتصادي، ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم إختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة و متاحة لحل المشكلة ويعد هذا البديل الأكثر كفاءة وفعالية من بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار[3]. فمستعملوا القوائم المالية ومتخذوا القرارات بصفة خاصة يهتمون بالمحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام المحاسبي وبالمؤشرات المالية التي تتضمنها، فالمعلومات المحاسبية تمثل أداة إتصال هامة بين المؤسسة ومحيطها الخارجي وتمثل القوائم المالية وسيلة إيصال هذه المعلومات لمختلف المستخدمين سواء الداخليين أو الخارجين لتمكينهم من القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والخروج بقرارات سليمة تكفل الوصول إلى النتائج المنتظرة[4].

الفرع الثاني: أنواع القرارات: للقرارات أنواع كثيرة ومختلفة بحيث قمنا بالتركيز في هذه الدراسة على القرارات المالية لأهميتها وإرتباطها بموضوع الدراسة، حيث تنقسم هذه القرارات إلى قرارات الإستثمار، قرارات التمويل و قرارات توزيع الأرباح.

1- الطيب الوافي، **دور وأهمية نظام المعلومات في إتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة عباس فرحات سطيف ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص: 101.

2- اليمين سعادة، المرجع السابق، ص: 26.

3- عباسي عصام، المرجع السابق، ص: 89.

4- السعدي عياد، **أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرارت التمويل في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة المسيلة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص: 1.

أولا- قرارات الإستثمار: يمكن القول أن القرار الإستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على إختيار البديل الإستثماري الذي يعطي أكبر عائد إستثماري بين بديلين أو أكثر[1]. فإذا تصرف المستثمرين كما لو أنهم يستخدمون الربح المحاسبي في تقديراتهم وتنبؤاتهم للعائد السوقي وتحديد درجة المخاطرة للأوراق المالية فإن هذا يعني أن الربح المحاسبي ومكوناته في التقارير المحاسبية تقدم معلومات مفيدة ونافعة للمستثمرين وعليه فإن القوائم المالية تحتوى على معلومات إذا ما أدت إلى تغيير التوزيع الإحتمالي فيما يتعلق بالعائد السوقي المستقبلي وأدى ذلك بالمستثمرين إلى إتخاذ القرار بناءا على المعلومات المفيدة التي تلقاها المستثمرين من التقارير المحاسبية المنشورة والتي يتخذون القرارات بناءا عليها[2].

ثانيا- قرارات التمويل: هي القرارت الخاصة بطرق تمويل المؤسسة كحجم رأس المال اللازم للمؤسسة كيفية ونسبة توزيع الأرباح، والهدف من هذه القرارات الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة[3]. فالتمويل هو عملية الحصول على الأموال وتحديد الهيكل المالي للمؤسسة، وذلك بتحديد المزيج المناسب من التمويل بالدين والتمويل بالملكية وجعل تكلفة التمويل في حدها الأدنى بما يعظم ثروة المساهمين وقيمة المؤسسة وهي دوما الأهداف الأساسية لقرارات الإدارة المالية وبالتالي فإن أي قرار تمويلي يجب أن يحافظ على الأقل على القيمة الجارية للمؤسسة[4].

فقرار التمويل هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للإستثمار، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الإستدانة، أو هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصيانة هيكل التمويل لشركة الأعمال والتي تسهل من خلالها لإختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم ثروة الملاك، أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، فإهتمام المدير المالي قبل إتخاذ القرار التمويلي أو بعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن:

- توفيرها في الوقت المناسب.
- توفيرها بأقل تكلفة ممكنة.
- إستثمارها في المجالات الأكثر فائدة[5].

ثالثا: قرار توزيع الأرباح: تصاحب قرارات الإستثمار وقرارات التمويل نوعا ثالثا من القرارت هي قرارات توزيع الأرباح وتتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية لأرباح

1- عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية**، دط، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 38.

2- كمال الدين الدهراوي، المرجع السابق، ص: 303.

3- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2009، ص: 101.

4- السعدي عياد، المرجع السابق، ص: 58.

5- حامدي نوح، المرجع السابق، ص: 45.

النقدية على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح[1]. إذ يعتبر قرار توزيع الأرباح من القرارات المالية الهامة التي تؤثر على قيمة المؤسسة، والتي يترتب عليها تأثير على الخطط الإستثمارية والشمولية لتلك المؤسسة كما تقوم سياسة توزيع الأرباح بإعطاء إشارات لجمهور المستثمرين الحاليين والمحتملين حول وضعية وأداء المؤسسة والتي تندرج في إطار ما يعرف بنظرية الإشارة أو المحتوى الإعلامي، وهو ما يجعل من هذه السياسة تحظى بأهمية بالغة، ليس عند مالكي المؤسسة ومسيرها فقط بل يتعدى ذلك لجمهور المستثمرين والمحللين الماليين[2].

فقرار توزيع الأرباح هو تلك الدفعات النقدية المقرر توزيعها على حملة الأسهم العادية وفقا لربحية المؤسسة، سيولتها، أو هي توزيعات الملكية لحملة الأسهم من الأرباح الحالية أو المتراكمة عن سنوات سابقة، وأنً توقيت التوزيع يخضع لمصادقة مجلس الإدارة وفقا للمادة 724 ق ت.

من خلال كل هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل لقرار توزيع الأِرباح " التوزيعات هي جزء من الأرباح التي يقوم المسير بتوزيعها على المساهمون بعد موافقة الجمعية العامة، على حملة الأسهم في شكل نقدي أو عيني (أسهم)، هذه الأرباح ناتجة عن نشاط الدورة العادية أو الدورة/دورات سابقة لتلبية إحتياجات الملاك أو الإرسال إلى السوق عند وضعية معينة وتكون هذه التوزيعات من الموارد الداخلية أو الأجنبية (الإستدانة) [3].

الفرع الثالث: دور المعلومة المحاسبية في إتخاذ القرار: تأثر جودة المعلومات المحاسبية* المتاحة لمتخذ القرار بدرجة كبيرة على جودة القرار الذي يتخذه فكلما زادت درجة جودة المعلومات كان إختيار متخذ القرار أفضل والعكس صحيح، حيث تزيد المعلومات من رصيد المعرفة لدى متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة بإتخاذ القرارات وعليه فإن عملية إتخاذ القرارات والمعلومات المحاسبية عنصران مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون أخذ الآخر، فعملية إتخاذ القرارات تعتمد على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات، إذ أن هناك حاجة حقيقية للمعلومات المحاسبية عند كل مستوى من مستويات إتخاذ القرار، سواء القرار التشغيلي أو التكتيكي أو الإستراتيجي وعند كل وظيفة من الوظائف الأساسية للشركة (التمويل، الأفراد، التسويق، الإنتاج) وكذلك عند كل

1- حامدي نوح، المرجع السابق، ص: 50.

2- عبد الوهاب دادن وحورية بديدة، **تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المصغرة**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010، ص: 225.

3- حميدة رمضاني، **تأثير سياسة الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة بالسوق المالي**، مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، 2012، ص: 56 و57.

* - يقصد بمفهوم المعلومات المحاسبية في هذا المعنى القوائم المالية.

مستوى من مستويات الإدارة في المؤسسة (العليا، الوسطى، التشغيلية،)، فلا يمكن إتخاذ أي قرار إلا بالإعتماد على المعلومات المحاسبية[1].

إن القوائم المالية هي مجموعة من الأوعية المالية التي تصب فيها المعلومات وفقا لأشكال مختلفة يحددها الهدف منها، يقوم هذا المفهوم على أساس أن كل الأطراف الداخلية والخارجية عن المؤسسة ذات الإهتمام بنشاطاتها التجارية والآفاق المستقبلية لها يجب أن تجد حاجاتها من المعلومات متضمنة في التقارير المالية[2].

كما أن متخذ القرار في بعض الأحيان لا يستطيع الحصول على المعلومات نتيجة لنقصها أو عدم توفرها، أو عدم استطاعته الحصول عليها، ولأن أسعارها وتكلفة جمعها عالية جدا، لذلك إن أهم مشكلة تعاني منها الإدارة هي نقص المعلومات وعدم توفرها وإرتفاع أسعارها في بعض الأحيان، فالعلاقة بين المعلومات والقرارات علاقة وطيدة، فتوفر المعلومات بكميات هائلة يعني القوة، أي توفر خيارات تنظيمية كما أن متخذ القرار الفعال بإستطاعته تحديد أفضل الخيارات وبسرعة هائلة، إضافة إلى أن متخذ القرار الذي يفتقد إلى المعلومات الكافية التي يمكن الإعتماد عليها، لا يستطيع الإهتداء إلى الطريقة السليمة فكلما قلت المعلومة المتوفرة كلما إزداد الغموض وإرتفعت درجة المخاطرة وإزداد إحتمال عدم إتخاذ قرارات فعالة[3].

فعملية إتخاذ القرار تعد أساس عملية التسيير. حيث أن أي تصرف يصدر من أعضاء إدارة المؤسسة ينطوي في حقيقته على قرار، يعد المسير في جميع المستويات الإدارية في النهاية متخذ قرار يصبو لمعالجة المشاكل وإستغلال الفرص الحالية والمتوقعة وتعتبر المعلومات أحد أهم المتطلبات الأساسية لضمان الجودة والدقة في إتخاذ القرارت، حيث أن القرارات لم تعتمد فقط على الخبرة، فقد أصبح من السمات المميزة لمنظمات الأعمال الناجحة توافرها على نظام المعلومات يتخذ الشكل الرسمي في هيكلها التنظيمي وعليه فإن المعلومات تلعب دورا هاما في إتخاذ القرارات وذلك بحكم إرتباطها الوثيق بها[4].

فالمعلومات إذا ترتبط بوجود مشكلة متعلقة بالقرارات، وتتبع أهمية المعلومات من قوة تأثيرها على طبيعة القرار وحجمه ونتائجه، وإن القرار الإداري تطور بتطور الإدارة، ففي السابق كانت الإدارة تعتمد فقط على خبرة المدير وعلى حدسه وهذا يحتاج إلى قدر ضئيل من المعلومات إستمدها من طول خبرته أو تعامله مع الآخرين، ولكن بعدما إعتمد الأسلوب العلمي الحديث في الإدارة وأصبح القرار لا يتم

1- السعدي عياد، المرجع السابق، ص: 38.

2- سيدي إدريس محمد الأمين، **دور المعلومات المالية في إتخاذ القرارات في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص: 08.

3- بوغليظة إلهام، المرجع السابق، ص: 137.

4- الطيب الوافي، المرجع السابق، ص: 101.

بواسطة الحدس أو التخمين أو حتى بناءا على خبرة المدير، بل يعتمد على البحث الدقيق وهذا لا يأتي إلا بجمع البيانات من كل جوانب المشكلة تم تحليلها وتفسيرها إلى واقع لتساعد على إتخاذ القرار[1].

المطلب الثاني: المراجعة القانونية للقوائم المالية: تعتبر مراجعة النظم المعلوماتية من بين أهم الوسائل المقومة لهذه النظم وعلى وجه الخصوص نظام المعلومات المحاسبية الذي يراد به توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للشركة وملائمة لإتخاذ القرارات، لذلك بات من الضروري على المؤسسة الإقتصادية العمل بنوع معين من المراجعة يناسب شكلها، حجمها وطبيعة نشاطها من جهة أخرى يعطي مصداقية وصراحة أكثر للمعلومات وضمان لمستعملي القوائم المالية، إن تبنى نوع معين من المراجعة وملائم للمؤسسة ولنظام المعلومات المحاسبية داخلها من شأنه أن يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاة منها[2]، فالهدف من المراجعة يتمثل في التحقق من مدى صحة البيانات المحاسبية والمالية المقدمة من طرف المؤسسة ومستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي، ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعية من طرف إداراتها لتفادي الخلط ومختلف الأخطاء المحاسبية والوقوف وراء حالات الغش والتلاعب بأملاكها[3].

ولتوضيح مدى أهمية عملية المراجعة للقوائم المالية نستعين بالمثال الأتي " محل يعمل في تجارة قطع غيار وأكسسوارات السيارات، يمتلكه ويديره صاحبه، ويرغب مدير الشركة (المالك) في التوسع في نشاطه وإفتتاح فرعين جديدين، ولقد طلب مالك الشركة من البنك قرضا لتمويل عملية التوسع، وقدم للبنك قوائم مالية ، ولكن هذا الأخير طلب منه القيام بمراجعة هذه القوائم المالية بواسطة مراجع خارجي مستقل لعدم وجود معاملات سابقة مع البنك ولأن مبلغ القرض يعتبر كبير نسبيا، وتم مراجعة القوائم المالية وأصدر المراجع تقرير غير مقيد عن القوائم المالية وبالتالي توافرت المصداقية في القوائم المالية وحصلت الشركة على القرض[4].

وتعرف المراجعة على أنها " فحص القوائم المالية، يشمل على بحث وتقييم تحليلي للسجلات والإجراءات ونواحي الرقابة المحاسبية للشركة، مع تحليل إنتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقرير عنها في القوائم المالية، وينتهي الفحص الذي يقوم به المراجع بتقرير مكتوب، يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على القوائم المالية التي يعطي المراجع رأيه المهني فيها، ومن الطبيعي

1- بوغليظة إلهام، المرجع السابق، ص: 138.

2- رشام نسيم، **أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة أكلي محمد أو لحاج البويرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص:9.

3- عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955سكيكدة، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، 2007، ص: 2.

4- حاتم محمد الشيشني، **أساسيات المراجعة: مدخل معاصر**، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص: 07.

أن الرأي المهني للمراجع يزيد من إمكانية الإعتماد على القوائم المالية على أساس أنه ليس خبير في المحاسبة والمراجعة فقط، ولكنه مستقل عن إدارة الشركة، ويتحمل مسؤولية نحو الطرف الثالث الذي يستخدم القوائم المالية وذلك لضمان عرض تلك القوائم[1]. أو هي عملية أو طريقة منهجية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات يقوم بها شخص مهني مستقل مؤهل علميا، سواء كان من داخل أو خارج المؤسسة بفحص السجلات و المستندات المحاسبية والقوائم المالية للتأكد من صحة وسلامة العمليات المنجزة للأحداث الإقتصادية، وإعطاء رأي فني محايد حول صلاحية الكشوف المالية الختامية وبلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير، وتبلغ النتائج إلى الأطراف المعنية خلال فترة زمنية معينة[2].

كما يقصد بها مراجعة القوائم المالية التقديرية بفحص وتقييم الإفتراضات التي بنيت عليها التنبؤات المالية وتقييم مدى ملائمة تلك الإفتراضات، وكذلك تقييم مدى سلامة الإفصاح عن تلك التنبؤات[3]. وعرفها أمين السيد أحمد لطفي بأنها " عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة[4].

أما المشرع الجزائري ينظر من خلال القانون التجاري إلى إلزامية بعض الشركات كشركة المساهمة وعدم الزامية المراجعة إلى غيرها من الشركات كشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركات التضامن لذلك نميز بين نوعين من المراجعة في هذا البند:

- **المراجعة الالزامية:** هي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المتوخاة من المراجعة إذ نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي المادة 609 على ضرورة تعيين مندوب الحسابات في قانون التأسيس بالنسبة لشركات المساهمة (الأموال).
- **المراجعة الإختيارية:** هي المراجعة التي تهتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسات أو مجلس الإدارة ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الإستعانة بالمراجع الخارجي بغية الإطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية وعلى نتائج الأعمال

1- بلعيدة وردة، **مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص: 18و19.

2- بلقاسم بعوج، **أهمية المراجعة الخارجية في تدنئة الممارسات السلبية لإدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص: 06.

3- عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية**، دط، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص: 401.

4- أمين السيد أحمد لطفي، **أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين**، دط، القاهرة، 2001، ص: 74.

والمركز المالي، إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الإنفصال أو إنضمام شريك جديد، إذ نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته 584 على تعيين مندوب للحسابات في حالات الإقتضاء لذلك[1].

وسنتطرق في هذا المطلب للحديث عن المراجعة الداخلية (الفرع الأول) وكذا المراجعة الخارجية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المراجعة الداخلية للقوائم المالية: تعتبر عملية المراجعة الداخلية وظيفة مهمة في أي مؤسسة كانت ولذلك على المؤسسات أن تعرض على تطبيقها وفق المعايير المخولة لها من أجل إثبات صحة بياناتها ومصداقية قوائمها المالية، أيضا تحليل نتائجها من أجل معرفة نقاط القوة والضعف لديها، مع العلم أن المراجعة الداخلية تعمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية[2].

أولا- مفهوم المراجعة الداخلية: لقد وردت عدة تعاريف في المراجعة الداخلية نذكر منها:

- المراجعة الداخلية للحسابات تأكيد مستقل وموضوعي تهدف إلى إضافة القيمة وتحسين عمليات المؤسسة، وهي تساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال إتباع منهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الإدارة والمراقبة وإدارة المخاطر[3]. هذه المراجعة تقوم بها مصلحة توجد بداخل المؤسسة. ولها حرية الحكم والإستقلالية في التصرف، فالمراجعة الداخلية تخول لها مهام التقييم والمراقبة والتحقق كما أن عمل المراجعة الداخلية دائم لأنه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة[4].

إذ تعتبر المراجعة عنصرا هاما من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأة، وهي أيضا وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية والهادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية[5].

1- رشام نسيم، المرجع السابق، ص: 9 و 10.

2- بن عثمان سارة، **دورة المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص: 12.

3-. بن عثمان سارة، المرجع نفسه، ص: 12.

4- شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية: مهمتها ومساهمتها في تسحين تسيير المؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2014، ص: 30.

5- مهاية سعيد، **المراجعة المالية ودورها في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص: 20.

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد فقد عرفت منذ فترة زمنية، ومرت بمراحل تطوير فبعد أن كانت رقابة مالية مستمرة هدفها إكتشاف الخطأ والغش، أصبحت تقوم على شمولية المراجعة النوعية والإستشارية لتحسين الأداء[1].

ومن خلال كل ما سبق يمكن إستخلاص تعريف موحد شامل للمراجعة الداخلية كما يلي : بأنها وظيفة أو نشاط تقييمي مستقل يقوم به قسم أو مصلحة خاصة داخل المؤسسة من أجل القيام بعملية فحص وتقييم مختلف القوائم المالية وتقييم أداء الإدارات، يحكم من خلالها المراجع على وضعية المؤسسة[2].

ثانيا– أهداف المراجعة الداخلية: تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول الشركة وأهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:

– كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها.

– إضطرار الإدارة إلى تعويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية للمؤسسة.

– حاجة الإدارة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم البيانات والتخطيط وإتخاذ القرارات.

– حاجة إدارة الشركة إلى حماية وصيانة أموالها من الغش والسرقة والأخطاء.

– حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الإقتصادي، والرقابة الحكومية والتسعيرة[3].

الفرع الثاني: المراجعة الخارجية: ينظر إلى وظيفة المراجعة الخارجية في الحياة الإقتصادية بأنها الوظيفة التي تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع بما تقوم به من تلبية حاجات تلك الأطراف، من خلال رأي فني محايد ومستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة الشركة[4]، ويقوم بها شخص

1– عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2010، ص: 41.

2– هتهات فائزة، **دور المراجعة الداخلية في عملية إتخاذ القرار**، مذكرة لنيل شاهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2013، ص: 09.

3– بن عثمان سارة، المرجع السابق، ص: 12.

4 – عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، المرجع نفسه، ص: 12.

مستقل تماما عن المؤسسة يسمى بمحافظ الحسابات و الذي تتمثل مهمته الرئيسية في التأكيد عن مدى صدق القوائم المالية ليعطي في الأخير رأيا محايدا عنها[1].

أولا- مفهوم المراجعة الخارجية: لقد وردت عدة تعاريف في المراجعة الخارجية نذكر منها:

هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج الشركة، حيث يكون مستقلا عن إدارة الشركة، بهدف فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة وفحصها فحصا إنتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة[2]، أو هي الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المؤسسة تتم عن طريق شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المؤسسة وهو مستقل عنها ويتم تعينه بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب مقابل العمل المطلوب منه وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة القوائم المالية[3]. وعرفت كذلك بأنها المراجعة التي تتم من طرف مراجع خارجي لا ينتمي لأجهزة المؤسسة، بحيث يكون مستقلا عن إدارتها، وتتمثل مهامه في إبداء الرأي عن مدى صحة وسلامة القوائم المالية والمعلومات المحاسبة الموجدة داخل المؤسسة[4].

رغم تعدد التعاريف للمراجعة الخارجية إلا أنها كلها تتفق في أهميتها بالنسبة للأطراف والمؤسسة وكذا الأهداف التي تسعى المراجعة الخارجية إلى تحقيقها ومن بين هذه التعاريف نذكر أنها عملية فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وعمل إنتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والحصول على الأدلة الكافية لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة الكشوفات المالية[5].

ثانيا- أهداف المراجعة الخارجية: تهدف المراجعة الخارجية إلى تفادي الغش والتزوير الذي يؤثر على الصورة الصادقة التي تقدمها القوائم المالية، تجدر الإشارة إلى أن عمل المراجع هدفه هو خلق قيمة مضافة للمؤسسة تتمثل في زيادة فاعلية المعلومات المعنية من خلال رأيه الفني والمحايد حول مصداقية القوائم المالية والتأكد من دقة وسلامة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة، وبالتالي يتضح

1- شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009، ص: 33.

2- بوخالفة وسيلة، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص: 7.

3- سعادة يوسف، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، ص: 56.

4- شعباني لطفي، المرجع السابق، ص: 31.

5- بلقاسم بعوج، المرجع السابق، ص: 19.

الدور المحوري الذي يلعبه المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية الخاصة بالشركة، عبر فحصه الدقيق لحساباتها بما يمكنه من التأكيد من مصداقيتها، وإحترامها للقوانين الجاري العمل بها بالتالي تعكس صورة وفية لواقع الشركة، لكونها خالية من الأخطاء والتزوير والغش وهذا ما يصطلح عليه بالجودة، وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة الضوء الأخضر لمتخذي القرار الناتج عن الثقة التي يضعها هؤلاء (مستعملوا القوائم المالية) في المراجع بإعتباره متخصصا ومؤهلا ونزيها ومدى إتقانه لعمله إذ لا مصلحة له في التأثير على حقيقة المعلومات المدروسة وتأثيرها يظهر في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات التي يعتمد فيها المستعملون على هذه المعلومات[1].

1- بوخالفة وسيلة، المرجع السابق ، ص: 15.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الدور الذي تلعبه القوائم المالية في إعطاء المستثمرين الحاليين أو المرتقبين طمأنينة من خلال قيامهم بالتحليل المالي الذي يعتبر وسيلة هامة لمعرفة المركز المالي للشركة وبالتالي عدم المخاطرة عند القيام بالإستثمار فيها، كما ألقينا الضوء عن الدور الذي يلعبه الإفصاح المالي للقوائم المالية وإضفائه للشفافية الذي تحظى بها القوائم المالية لتساعد المستثمرين في إتخاذ قرارتهم بكل ثقة والتخلص من مظاهر المخاطرة المصاحبة لإستثماراتهم في ظل عدم توافر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

كما تناولنا الدور الذي تلعبه القوائم المالية في إتخاذ القرارات سواء الإدارية منها أو المالية إذ تعتبر عملية إتخاذ القرار نقطة انطلاق لمختلف الأنشطة والمشاريع داخل الشركة أو المعاملات مع البيئة الخارجية ومن أجل إتخاذ هذه القرارات تحتاج إلى معلومات موثوقة فيها وتتمثل هذه المعلومات في القوائم المالية كما بينا أهمية المراجعة القانونية للقوائم المالية (سواء الداخلية والخارجية) في إضفاء المصداقية والشفافية لمستخدمي القوائم المالية.

خاتمة

خاتمة

من خلال هذا البحث نرى أن المشرع أولى إهتماما بالغا بالقوائم المالية إذ خصص فصلا خاصا بها يضم مفاهيمها و محتوياتها وكذا خصائصها و ذلك في فصله الرابع بعنوان " الكشوف المالية" وما يثبت أهمية المشرع بالقوائم المالية هو إصداره لعدة تعديلات بعد هذا القانون لتحسين جودتها و تماشيها مع الوضع الإقتصادي المتطور بإستمرار.

من خلال ما تطرقنا إليه في بحثنا تبين لنا أن القوائم المالية هي المصدر الأساسي للتعبير عن الوضع المالي للشركة، كما أنها بمثابة همزة وصل بين الشركة و العالم الخارجي وذلك من خلال إيصالها للمعلومات المالية التي تفيد المستخدمين سواء كانوا من داخل الشركة أو خارجها، وذلك من أجل دعم قراراتهم المختلفة التي تختلف بإختلاف إستعمالهم لتلك المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ولقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع أن نسلط الضوء على الدور الذي تلعبه القوائم المالية في نشاط الشركة إذ أننا عالجنا هذه المذكرة في شقين:

فتناولنا في الشق الأول مضمون القوائم المالية و مستخدميها، وذلك بإبراز محتوى القوائم المالية المنصوص عليها وفق القانون 07-11 و أهم خصائصها، إضافة إلى مستخدمي القوائم المالية الذين يختلفون بإختلاف حاجتهم إليها، أما الشق الثاني من الدراسة فعالجنا فيه الدور الذي تلعبه القوائم المالية في نشاط الشركة و الذي يتمحور في دورين رئيسيين: يتمثل الأول في دورها في المجال الإستثماري و ما تتيحه من شفافية للمستثمر لتدعيم قراراته، وكذا دورها في إتخاذ القرارات وذلك عن طريق الوسائل القانونية التي بسطها لها المشرع الجزائري.

وبعد دراسة هذا الموضوع و التمحيص فيه توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد و التي تسمح بإنتاج معلومات صادقة و واضحة و سهلة الفهم مما تزيد من ثقة المستخدمين و تدعيم قراراتهم مما يؤدي إلى زيادة في المعاملات المالية.
- تمثل طريقة الإعداد و العرض الجيدة للقوائم المالية أداة مهمة تعكس الوضع المالي للشركة من خلال تحليل المركز المالي و الأداء المالي و السيولة المالية لها.
- يختلف مستخدموا القوائم المالية بحسب إستخدامهم لها و تعتبر هذه الأخيرة مصدر مهم للمعلومات من أجل تلبية إحتياجاتهم ومصالحهم تجاه الشركة.

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة إرتأينا أن نخرج بالتوصيات الآتية:

- ضرورة تدخل المشرع لإضفاء الصبغة الإلزامية لتطبيق الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية بالتالي إستبعاد الغش و التلاعبات المحاسبية.
- وضع لجان رقابية تهتم بمراجعة و مراقبة القوائم المالية للشركات لدحض خداع المستثمر أو المتعامل الإقتصادي للشركة.
- ضرورة توعية مسيري الشركات بأهمية القوائم المالية و ما تلعبه من دور في عكس صورة المؤسسة بالتالي تحقيق هذه الأخيرة للأهداف المسطرة.
- تنظيم ملتقيات لتوعية أرباب العمل و رؤساء المؤسسات بالأهمية البالغة التي تحظى بها القوائم المالية، والدور الذي تلعبه في تنمية الشركات و بالتالي الإقتصاد الوطني بشكل عام.
- ينبغي على كل شركة إعداد سجل خاص يحتوي جميع الأخطاء للقوائم المالية التي واجهتها الشركة في السنوات الماضية، لتفادي الوقوع فيها مجددا و بالتالي زرع الثقة لدى مستخدمي هذه القوائم.
- ينبغي على المشرع الجزائري أن يوفر محيط إقتصادي وقانوني يسمح بتطبيق النظام المحاسبي المالي لكي يعود بالنفع على الشركة و المستخدم على حد السواء.
- تشجيع البحث في المجال القانوني للدراسات المحاسبية و ذلك من أجل المزج بين الجانب التقني المحاسبي و القانوني لتكوين منهج علمي محكم يخدم الإقتصاد الوطني.

في الأخير أرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء هذا البحث حقه من الدراسة، وأن تكون هذه الدراسة قد إستوفت جميع جوانب الموضوع سواء من ناحية الشكل أو المضمون، و أن تكون تكملة لدراسات سابقة و فاتحة لدراسات أخرى.

تم بحمد الله وفضله

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

أ – الكتب العامة:

1. أحمد بسيوني شحاتة محمد و محمد السيد سرايا، **المحاسبة المالية لشركات الأموال**، دط، المكتب الجامعي الحديث، د م ن 2007.
2. أحمد علي خضر، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2012.
3. أحمد نور، **المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية** دط، الدار الجامعية، مصر، 2003.
4. أمين السيد أحمد لطفي، **أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين**، دط، د ت ن، القاهرة، 2001.
5. أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات**، دط ،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2004.
6. جبرائيل جوزيف كحالة، **تعيين جودة القرارات الاستثمارية باستخدام معلومات المحاسبية الإدارية**، جامعة الأردن، د ت ن.
7. حاتم محمد الشيشني، **أساسيات المراجعة: مدخل معاصر**، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
8. رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
9. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، دط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
10. عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية**، دط، الدار الجامعية، مصر، 2006.
11. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية** دط، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.
12. فؤاد محمد الليثي، **نظرية المحاسبة: المدخل المعاصر**، ط(02)،دار النهضة العربية، د م ن، 2003.
13. مبارك لسوس، **التسيير المالي**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
14. محمد مطر و موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات:القياس العرض والإفصاح**،ط(02)،دار وائل للنشر، د م ن،2008.
15. محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية**، ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
16. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وسمير كامل محمد، **المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

ب – الكتب المتخصصة:

1. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية**، ط01، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
2. خالد جمال الجغارات، **معايير التقارير المالية الدولية2007(IAS/IFRAS)**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008.
3. رضوان حلوة حنان ونزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبية المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية**، دط، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
4. سامح رضا أحمد، **إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية، 2010.
5. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، دط، الدارة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
6. طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، دط، الدارة الجامعية الإسكندرية،2006.
7. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، دط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
8. محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دط، دار هناء للتجليد الفني، الإسكندرية،2009.

9. مؤيد راضي خنفر وعنان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

جـ – الكتب باللغة الأجنبية:

1. L.Honoré, **Gestion Financiere**, (s.edt), Edition Arman Clolin, (s.l), (s.d).
2. Pierre Conso et Farouk Hemici, **gestion financiére de l'entreprise**,9eme edition, editin Dunod, paris, 1999.
3. Z.ducasse/A.Jallet - August, **normes comptables internationales AS/IFRS**, Edition de Boeck Université Bruxelles,2009.

ثانيا: الأطروحات و الرسائل و المذكرات:

أ – الأطروحات:

1. سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي لمالي**، رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 2015.
2. الطيب الوافي، **دور وأهمية نظام المعلومات في إتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة عباس فرحات سطيف ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.
3. فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين،كلية التجارة، 2005.
4. مداني بن لغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

ب – الرسائل:

1. بلعيدة وردة، **مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.
2. بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم البتجارية وعلوم التسيير.، 2009.
3. حامدي علي، أثر **جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.
4. رولا كاسر لايقة، **القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورهما في ترشيد قرارات الإستثمار**، رسالة ماجستير جامعة تشرين سوريا،كلية الإقتصاد،2007.
5. السعدي عياد، **أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرارت التمويل في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.
6. سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2013.
7. شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009.

8. شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية: مهمتها ومساهمتها في تسحين تسيير المؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2014.
9. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2010.
10. عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة 20 أوت 1955سكيكدة، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، 2007.
11. لزغر محمد ساسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2012.
12. اليمين سعادة، **إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2009.

ج – المذكرات:

1. بالعيد محمد الكامل، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبة أكثر فائدة لمستخدميها**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.
2. بلقاسم بعوج، **أهمية المراجعة الخارجية في تدنئة الممارسات السلبية لإدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية** مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.
3. بن عثمان سارة، **دورة المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.
4. بوخالفة وسيلة، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.
5. حامدي نوح، **القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارت المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2012.
6. حميدة رمضاني، **تأثير سياسة الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة بالسوق المالي**، مذكرة ماستر في العلوم المالية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، 2012..
7. حنان بركة ونجوى محمودي، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
8. رشام نسيم، **أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة أكلي محمد أو لحاج البويرة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.
9. سعادة يوسف، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.
10. سيدي إدريس محمد الأمين، **دور المعلومات المالية في إتخاذ القرارات في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.
11. عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، 2012.

12. عبد اللطيف شاعر، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2014.
13. عبد الهادي بوقفة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.
14. محدادي لبنى، **أثر التدفق المحاسبي على جودة القوائم المالية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.
15. محمد بن عمر، **دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2015.
16. مهاية سعيد، **المراجعة المالية ودورها في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
17. نذير سمير، **الإفصاح المحاسبي: في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.
18. هتهات فائزة، **دور المراجعة الداخلية في عملية إتخاذ القرار**، مذكرة لنيل شاهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2013.

ثالثا: المحاضرات و المقالات:

1. إبراهيم محمود، **الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71 د م ن، 2008.
2. بالطيب محمد البشير، **محاضرات في مقياس المحاسبة المالية، الجزء الأول :الإطار التصوري للمحاسبة المالية**، ألقيت على طلبة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق، 2015.
3. بالطيب محمد البشير، **محاضرات مقياس المحاسبة المالية، الجزء الثاني: تقديم الكشوف المالية**،ألقيت عل طلبة الماستر جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق، 2015.
4. بوغليظة إلهام، **أهمية ودور نظام المعلومات في إتخاذ القرارات في قطاع المعلومات بسكيكدة**، مجلة الباحث، العدد 13 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
5. عبد الوهاب دادن وحورية بديدة، **تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المصغرة**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010.
6. مجلة إضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 9، الكويت، 2013.
7. مجدي أحمد الجعبري، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية**، المجلة العلمية الأكاديمية العربية بالدانمرك، العدد 9، د ت.
8. مجيد عبد زيد حمد، **دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد4، القادسية– العراق، 2010.
9. مداني بن بلغيث، **التوافق الدولي :المفهوم المبررات والأهداف**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2006.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات الدراسية:

1. زكية محلوس وسعادة وردة، **مداخلة بعنوان: الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 2013.
2. صالح مرازقة و بوهرين فتيحة، **مداخلة بعنوان: القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية**،المركز الجامعي بغرداية، الملتقى الدولي الأول بعنوان" الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، د ت ن.
3. صبايحي نوال، **مداخلة بعنوان: أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعايير المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية جامعة الوادي ، د ت ن.
4. هواري سويسي وبدرالزمان خمقاني، **مداخلةبعنوان:نموذج مقترح لتقييم جودة المعلومات المالية المقدمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، الجامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011.

خامسا: القوانين، القرارات و المراسيم:

1. قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ25 نوفمبر سنة 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد "ج ر" رقم 74 مؤرخة في 2007/11/25.
2. مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 الموافق لـ26 مايو 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي ج ر 27 مؤرخ في 2008/05/28.
3. قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، رقم 19 مؤرخة في 2009/03/25.
4. الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق لـ الموافق لـ 29 أبريل سنة 1975 و المتضمن المخطط المحاسبي الوطني، "ج ر" رقم 34.
5. الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 هـ الموافق لـ 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري المعدل و المتمم.

المواقع الإلكترونية:

www.infotechaccountants.com/phpbb2/index.php

الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	محتوى الميزانية " أصول جارية و غير جارية "
02	محتوى الميزانية " خصوم جارية و غير جارية"
03	جدول حساب النتائج "حسب الطبيعة"
04	جدول حساب النتائج "حسب الوظيفة"
05	جدول سيولة الخزينة "الطريقة المباشرة"
06	جدول سيولة الخزينة "الطريقة غير المباشرة"
07	جدول تغير الأموال الخاصة
08	نماذج يمكن إيرادها في الملحق

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم (01)

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (02)

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (03)

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (04)

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم (05)

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم (06)

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم (07)

جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية.					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات للضرائب					
مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية.					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين					
مؤونات الضرائب					
المجموع					

كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة					
القروض					
الزبائن					
الضرائب					
المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون					
الاقتراضات					
ديون أخرى					
الموردون					
الضرائب					
الدائنون الآخرون					
المجموع					

الملحق رقم (08)

فهرس المحتويات

الإهداء .....
الشكر .....
قائمة المختصرات .....
المقدمة 1

الفصل الأول: مضمون القوائم المالية و مستخدميها 6
المبحث الأول: محتوى القوائم المالية و خصائصها 6
المطلب الأول: محتوى القوائم المالية 7
الفرع الأول: الميزانية 7
أولا: الأصول..... 8
ثانيا: الخصوم..... 9
الفرع الثاني: جدول حساب النتائج 9
الفرع الثالث: جدول سيولة الخزينة 10
الفرع الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة..... 12
الفرع الخامس: الملحق..... 14
المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية..... 16
الفرع الأول: إستمرارية الإستغلال 17
الفرع الثاني: الملائمة..... 18
الفرع الثالث: قابلية الفهم و الوضوح..... 20
الفرع الرابع: قابلية المقارنة..... 21
الفرع الخامس: الموثوقية..... 23

المبحث الثاني: مستخدموا القوائم المالية 25
المطلب الأول: المستخدمون الداخليون 26
الفرع الأول: المدير العام / مجلس المديرين 26
الفرع الثاني: مجلس الإدارة 27
الفرع الثالث: العمال 28
المطلب الثاني: المستخدمون الخارجيون 29
الفرع الأول: مقدموا رؤوس الأموال..... 29

الفرع الثاني: الشريك الإقتصادي للشركة.....31
الفرع الثالث: فئات المصالح 32
خلاصة الفصل الأول 34

الفصل الثاني: دور القوائم المالية في نشاط الشركة 36
المبحث الأول: دور القوائم المالية في المجال الإستثماري..... 36
المطلب الأول: التحليل المالي كأداة إستثمار 36
الفرع الأول: تعريف التحليل المالي.....37
الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي 38
أولا: الإدارة.....38
ثانيا: المستثمرون.....39
الفرع الثالث: أنواع التحليل المالي و أهدافه.....40
أولا: أنواع التحليل المالي.....40
ثانيا: أهداف أنواع التحليل.....41
المطلب الثاني: الإفصاح في القوائم المالية 42
الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي.....43
الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي.....44
أولا: الإفصاح الشامل.....45
ثانيا: الإفصاح العادل.....45
ثالثا: الإفصاح الوقائي.....45
رابعا: الإفصاح التثقيفي.....45
الفرع الثالث: أهداف الإفصاح المالي.....46
المبحث الثاني: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات 47
المطلب الأول: أهمية المعلومة المحاسبية في إتخاذ القرارات 47
الفرع الأول: مفهوم إتخاذ القرار 48
الفرع الثاني: أنواع القرارات 49
أولا: قرارات الإستثمار.....50
ثانيا: قرارات التمويل.....50
ثالثا: قرارات توزيع الأرباح.....50
الفرع الثالث: دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار.....51

المطلب الثاني: المراجعة القانونية للقوائم المالية.....53
الفرع الأول: المراجعة الداخلية للقوائم المالية.....55
أولا: مفهوم المراجعة الداخلية.....55
ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية.....56
الفرع الثاني: المراجعة الخارجية للقوائم المالية 56
أولا: مفهوم المراجعة الخارجية.....57
ثانيا: أهداف المراجعة الخارجية.....57
خلاصة الفصل الثاني 59
خاتمة.....61
قائمة المصادر والمراجع 64
الملاحق.....
الفهرس.....69

ملخـــــص:

تعالج هذه المذكرة موضوع دور القوائم المالية في نشاط الشركة، بحيث تهدف إلى تبيان أهمية القوائم المالية في المؤسسة، ويظهر ذلك من خلال ماتلعبه من دور في ترشيد القرارات إنطلاقا من التقارير والكشوف المالية الصادرة عن المؤسسة؛ كما أن إعداد القوائم المالية بدقة وجودة المعلومات التي تحتويها تؤثر مباشرة على مستخدميها، لأنهم بصدد إتخاذ قرارات مختلفة وتعطي صورة صادقة عن الوضع المالي للشركة.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، الكشوف المالية، المحاسبة المالية، الأداء المالي للشركة، النظام المالي المحاسبي الجديد، إتخاذ القرارات

Résumé:

Le prèseur mémoire traite le sujet de role des états financières dans l'activité de la société, de sorte a démontrer l'importance des états financières dans l'évolution de la société.

Ceci s'explique de la rationalisation des décisions des managers à partir des rapport et de relevés financières états par la société, d'autre part l'établissement préuis des états financières et la fiabilité des information qu'ils contiennent influent directement sur les décisions pour donner une image fidéle de la situation financière de la société.

Mots-clés: **états financiers, la comptabilité financière, la performance financière de la société, le nouveau système de comptabilité financière, la prise de décision**

Summary:

This note deals with the role of the financial statements in the company's activity, which aims to show the importance of the financial statements in the organization. This is reflected in the role played in rationalizing the decisions based on the financial statements and reports issued by the institution. Directly affect its users, because they are making different decisions and give a true picture of the financial position of the company.

Keywords: financial statements, financial accounting, financial performance of the company, new financial accounting system, decision making